

الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الشريعة
قسم الفقه المقارن

ترجيحات الإمام الصنعاني في كتاب سبل السلام

دراسة فقهية مقارنة في كتابي الزكاة والصيام

إعداد

الطالب: رفيق أسعد رضوان

إشراف

فضيلة الدكتور / مازن إسماعيل هنية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن
من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية - غزة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

(سورة المجادلة: الآية ١١)

إهداء

إلى من اشتاقت إليه القلوب وتاقت لرؤيته العيون إلى المصطفى ﷺ
إلى من بذل الغالي والرخيص من أجلي إلى والدي ووالدتي
إلى روح خالي العزيز طلب الكومي رحمه الله تعالى
إلى إخوتي وأخواتي وأقاربي الذين وقفوا بجاني
إلى من رافقتني طوال البحث إلى زوجتي الغالية
إلى كل طالب علم يتحمل مشاق وعناء السفر من أجل العلم
إلى كل المخلصين من أبناء هذه الأمة في شتى الميادين



شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله الذي لا تعد، ولا تحصى نعمه، قال تعالى: **﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾**^(١)؛ وإن من أعظم نعم الله عز وجل علينا أن هدانا للحق وسبل الرشاد، ويسر لنا طرق العلم، وذلّل لنا فيه الصعاب؛ فالشكر والحمد لله أولاً وآخراً الذي بشكره تزيد النعم؛ فقال تعالى: **﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾**^(٢).

كما أنه من الواجب عليّ أن أتقدم بخالص شكري، ووافر احترامي، وعظيم عرفاني، لمن غمرني ببذله، وخالص عطائه، وتفضل عليّ بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، أستاذي الكريم ومعلمي الفاضل:

سماحة الدكتور / مازن إسماعيل هنية

الذي غرس في نفسي قوة العزيمة، والهمة العالية، وتعاهدني بالنصح والإرشاد، وحرصت على ملازمته، واستفدت منه علماً، وتربيةً، وأخلاقاً، وبذلاً، وعطاءً، وبذل كل وقته من ليل أو نهار من أجل العلم، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريمين:

الدكتور / أحمد نياض شويهم

الدكتور / ماهر حامد الحولي

لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتجميلها بأصوب الملاحظات، وأنفس التنقيحات؛ فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للصرح العلمي الشامخ جامعتي العزيزة الجامعة الإسلامية، وعلى رأسها فضيلة **الأستاذ الدكتور / محمد عبيد شبيب**.

(1) سورة إبراهيم: الآية (٣٤).

(2) سورة إبراهيم: الآية (٧).



كما وأخص بالشكر والتقدير كلية الشريعة، ممثلة في عميدها فضيلة
الدكتور/ أحمد ذياب شويهم، وجميع أعضاء هيئتها التدريسية، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.
كما لا يفوتنى أن أشكر **الأخ/ محمد فؤاد عبد المنعم** الذى أشرف على طباعة هذا
البحث، وكذلك **الأخت/ سهام رضوان** التى نقحت هذا البحث لغة.
وأشكر كل من أسدى إليّ نصحاً أو إرشاداً منذ بداية هذا البحث وحتى نهايته، فجزى
الله الجميع عنى خير الجزاء.

وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه



مُتَكَلِّمَةٌ:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده، ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

إن للعلم في الإسلام مكانة عظيمة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، فالعلماء ورثة الأنبياء، ومن حاز العلم فقد حاز ونال الخير كله مصداقاً لقول النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ﴾^(٢)، وهو باب التفاضل بين الناس، وهو الشرف العظيم.

لذلك كان مما تشرفنا به أن جعلنا الله عز وجل طلبة للعلم الشرعي وخدمة لدينه وشريعته سائلين الله الأجر والثواب.

ولقد نال العلم من سلفنا الصالح اهتماماً بالغاً، وتظهر ملامح هذا الاهتمام في توجه العلماء إلى كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ خوفاً في أعماقها واستخراجاً لكنوزها، فألحقوا الفروع المستجدة بأصولها، ونصوصها التي تحكم عليه، فظهرت المؤلفات والمصنفات التي تدون العلم بأشكاله المختلفة، فكانت تراثاً عظيماً ترجع الأمة إليه كلما احتاجت له، ولما كان كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمة الله من الكتب العظيمة، والتي ينهل منها طلبة العلم، وقد قامت كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بتقسيم هذا الكتاب وتوزيعه على من رغب من الطلاب، وقد وقع اختياري أنا وإخوة كرام على دراسة هذا الكتاب وخدمته.

أولاً: طبيعة الموضوع:

الموضوع عبارة عن دراسة فقهية مقارنة، واستخلاص ترجيحات الإمام الصنعاني، ومقارنتها بأراء الأئمة المجتهدين ثم ترجيح ما دل عليه الدليل الأقوى.

(1) سورة الزمر: من الآية (٩).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون (١٨٩/٨)، ح ٧٣١٢]؛ أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٧١٩/٢)، ح ١٠٣٧].



ثانياً: أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الكتاب، وصاحب الكتاب، وما يتمتع به من مكانة، وقوة علمية، وما يمثله قوله ورأيه من ثقل في الفقه الإسلامي، وإلى حاجة طلاب العلم لتيسير كتاب سبل السلام، وترجيحات الإمام الصنعاني، ونسبة الأقوال إلى أصحابها، وكذلك معالجة المسائل الواردة فيه معالجة فقهية مقارنة بالأدلة، واستخلاص الراجح منها حتى تعم الفائدة.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

١. ما بينت من أهمية الموضوع، يعد سبباً رئيسياً في اختياري له.
٢. تعلق الموضوع بالسنة النبوية، ومما يعني خدمة هذه السنة، والربط بين الحديث والفقه.
٣. الموضوعات التي تناولها هذا البحث تمس الواقع، ويحتاجها كثير من الناس، وفيها توضيح لموقف الإسلام من هذه المسائل، ومراعاة منهج الإسلام في التيسير والوسطية والاعتدال، ومراعاة لمقاصد الشريعة وأصولها الكلية.
٤. إظهار مكانة الإمام الصنعاني وإبراز دوره العلمي.

رابعاً: الجهود السابقة:

لم يسبق لأحد الباحثين - على حد علمي - أن قام بدراسة هذا الموضوع دراسة مستقلة، وبالطريقة التي جاء بها هذا البحث، وإن كانت المسائل التي ناقشتها في هذا البحث موجودة في كتب الفقه القديمة والحديثة التي رجعت إليها عند مناقشتي للمسائل الفقهية والترجيح بين الأقوال.

خامساً: الصعوبات:

إن الصعوبات التي تواجه الإنسان في أي عمل يقوم به أمر طبيعي، ولكنها ما اشتدت وتسعرت، فإنها بطلب العون من الله وبتوقيفه، وبمنه وكرمه، وثم بمساعدة أهل العلم، وبالإرادة والعزيمة القوية، تتذلل وتتيسر، وإن جرت العادة بتسجيل بعض الصعوبات التي تواجه الباحث في بحثه، فسأذكر بعض الصعوبات التي واجهتني:



١. صعوبة معرفة ما رجع الإمام الصنعاني، فهي لم تكن واضحة في كثير من الأحيان، واحتاجت إلى دقة نظر للوصول إلى هذه الترجمات.
٢. عدم نسبة الإمام الصنعاني في كثير من الأحيان الأقوال إلى أصحابها، ونسبة بعض الأقوال غير المعتمدة في المذهب إلى المذهب مع ترك المعتمد عندهم.
٣. إغفال الإمام الصنعاني بعض الأقوال المعتبرة عند أئمة المذاهب الأربعة أو ذكر رأي وترجيحه وإغفال الآراء الأخرى.
٤. الكم الكبير من الأحاديث التي ساقها الإمام الصنعاني، والتي احتاجت إلى جهد كبير لتخريجها وتبين الحكم عليها.
٥. التعامل مع المصادر والمراجع القديمة التي نسج بعضها بكلمات وجيزة، وعبارات بليغة ودلالات دقيقة، يحتاج فهمها إلى وقفات طويلة من التأمل وتكرار القراءة، واحتواء البعض الآخر منها على شروح كبيرة ومناقشات طويلة يغوص في غمارها الباحث طويلاً حتى يصل إلى مراده.

سادساً: خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة.

١. المقدمة:

وتحتوي على طبيعة الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، والجهود السابقة، والصعوبات.

٢. ثلاثة فصول وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول

الزكاة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: زكاة النعم.

المبحث الثاني: بعض أحكام الزكاة.

المبحث الثالث: زكاة الثمار والزروع والحلوة.



الفصل الثاني

صدقة الفطر والتطوع وقسمة الصدقات

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صدقة الفطر.

المبحث الثاني: صدقة التطوع.

المبحث الثالث: قسمة الصدقات.

الفصل الثالث

الصيام والاعتكاف

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصوم بعد النصف الأول من شعبان والرؤية.

المبحث الثاني: النية، والوصال، والقبلة، والحجامة في الصوم.

المبحث الثالث: العمد والنسيان، والسفر، والكفارة، والجنب، وصيام الولي.

المبحث الرابع: صوم التطوع، وما نهى عن صومه.

المبحث الخامس: الاعتكاف وقيام رمضان.

٣ . الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

٤ . الفهارس العامة:

✓ فهرس الآيات القرآنية.

✓ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

✓ فهرس المصادر والمراجع.

✓ فهرس الموضوعات.



سابعاً: منهج البحث:

وقد سرت في بحثي على المنهج التالي:

١. ذكر الأقوال التي أوردها الإمام الصنعاني، والاعتماد على ترتيبه لهذه الأقوال، ونسبتها إلى أصحابها، ويبدأ ذلك بعد ذكرى "وهو قول".
٢. ذكر الأقوال التي أغفلها الإمام الصنعاني في إطار المذاهب الأربعة المعتمدة.
٣. ذكر سبب الخلاف في كل مسألة من المسائل التي تم بحثها.
٤. تصور المسألة وتحريير محل النزاع فيها.
٥. ذكر رأي الإمام الصنعاني، وترجيحه، ومبررات هذا الترجيح، ومناقشته بالتأييد أو المعارضة.
٦. الرجوع إلى المصادر الأصلية، بالإضافة إلى الكتب الحديثة مع التزام الدقة في العزو والتوثيق.
٧. عزو الآيات إلى سورها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية التي وردت فيها.
٨. تخريج الأحاديث من مظانها، وعزوها إلى مصادرها، وتبيين حكم العلماء على الحديث من حيث القوة والضعف باستثناء ما أخرجه البخاري ومسلم.
٩. في التوثيق أذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم رقم الجزء، ثم الصفحة، وذكر باقي المعلومات عن الكتاب في قائمة المصادر والمراجع.

وبعد فهذه حصيلة جهدي - وهو جهد المقل - ولا أدعي أنني بلغت فيه الكمال أو قاربته، فالكمال لله وحده العلي الكبير، والنقص والقصور صفة لا تنفك عن البشر، ولكنني استفرغت وسعي وبذلت كل طاقتي من أجل أن يخرج هذا البحث على خير صورة وأفضل وجه فإن وفقت في ذلك وأصبت فهذا من عظيم فضل الله عز وجل وتوفيقه ومنه وكرمه، وإن أخفقت في ذلك وزللت فهذا من صفة النقص التي تلازم النفس البشرية.

وأسأل الله أن يعفو عني ويغفر لي زلتي وأنصرع إليه عز وجل؛ راجياً رحمته وفضله وكرمه، وأن يوفقني لخدمة شريعة الإسلام، وأن يسدد خطاي وخطى كل من أخلص في خدمة ديننا الحنيف دين الإسلام العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه والتابعين لسنته إلى يوم الدين



الفصل الأول

الزكاة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: زكاة النعم.

المبحث الثاني: بعض أحكام الزكاة.

المبحث الثالث: زكاة الثمار والزرع والحلابة.

المبحث الأول زكاة النعم

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مقدار الزكاة في الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين.

المسألة الثانية: شرط السوم في وجوب زكاة الأنعام.

المسألة الثالثة: نصاب زكاة البقر.

المسألة الأولى: مقدار الزكاة في الإبل إذا بلغت خمسا وعشرين المسألة الثانية: شرط السوم في وجوب زكاة الأنعام

نص الحديث: عَنْ ثُمَامَةَ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ، لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، فَلْيُعْطِهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهُ، فَلَا يُعْطَى: فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ كُلِّ خَمْسٍ نَوْدِ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى. فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ أَنْثَى. فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، فَفِيهَا حِقَّةٌ، طَرُوقَةُ الْجَمَلِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْني سِتَّةً وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ، طَرُوقَتَا الْجَمَلِ. فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ. وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا﴾^(١).

المسألة الأولى

مقدار الزكاة في الإبل إذا بلغت خمسا وعشرين

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في الإبل إذا بلغت خمسا وعشرين، ولكنهم اختلفوا في مقدار الواجب، فهل يخرج عنها بنت مخاض^(٢)، أنثى أو شياها؟

(1) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (٣٨/١)، ح ١٤٥٤].

(2) مخاض لغة: مخض مخاضاً، والمخاض: الحوامل من النوق التي دنت ولادتها. ابن منظور: لسان العرب، [باب الضاد، فصل الميم، مادة مخض (٢٥٨/٧)].

بنت مخاض اصطلاحاً: "هي من الإبل التي استكملت السنة ودخلت في الثانية"، المحلي: كنز الراغبين (ص: ١٤٣).

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين فإنها تجب فيها بنت مخاض من حيث تبلغ عدتها خمساً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الجمهور، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

القول الثاني: أنه يجب في الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين خمس شياه، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الإمام علي^(٢).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١. **تعارض ظواهر النصوص:** حيث ورد من حديث أنس ما يدل على وجوب بنت مخاض إذا بلغت الإبل خمساً وعشرين، وعارضه ما روي عن علي رضي الله عنه "بوجوب خمس شياه إذا بلغت الإبل خمساً وعشرين".

٢. **الاختلاف في حجية الحديث الموقوف:** فهو حجة عند طائفة وليس بحجة عند طائفة أخرى^(٣).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى موافقة القول الأول، وهو أن الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض^(٤).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني على ترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه أن الإبل التي بلغت خمساً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمسٍ وثلاثين، فإن فيها بنت مخاض.

(1) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٢٦٣/١)؛ ابن رشد: بداية المجتهد (٢٦٠/١)؛ الشريبي

الخطيب: مغني المحتاج (٣٦٩/١)؛ ابن قدامة: المغني (٥٧٩/٢).

(2) انظر: النووي: المجموع: شرح المذهب (٤٠٠/٥).

(3) انظر: محمد حجاج الخطيب: أصول الحديث وعلومه ومصطلحه (ص: ٣٦٠).

(4) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٧٨/٢).



٢. الرد على حديث علي رضي الله عنه: فقد رد الإمام الصنعاني على حديث علي رضي الله عنه الذي استدل به على وجوب الشياه، وهو ما جاء عن عاصم بن ضمره عن علي عن النبي ﷺ ﴿فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسُ شِيَاهٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ﴾^(١) بأنه حديث موقوف وليس بحجة.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بأن الإبل إذا بلغت خمسا وعشرين فإنها تجب فيها بنت مخاض من حيث تبلغ عدتها خمسا وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه وذلك للأسباب التالية:

١. وضوح النص الذي استدل به أصحاب القول الأول، وتناوله للحكم صراحة، إضافة لصحته.
٢. عدم حجية ما استدل به أصحاب القول الثاني، لكون الحديث موقوفاً، قال النووي في المجموع: "وأما حديث عاصم بن ضمره فمتفق على ضعفه"^(٢).
- وقال ابن المنذر: "أجمعوا على أن في خمس وعشرين بنت مخاض، ولا يصح عن علي ما روي عنه"^(٣).
٣. المعنى العام في الزكاة أن الواجب يخرج من جنس المال المزكى إلا إذا تعذر، وفي مسألتنا هذه الموافق للأصل، هو إخراج الزكاة من جنس المال المزكى وهو غير متعذر.

(1) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى [كتاب الزكاة، باب ذكر رواية عاصم بن ضمره عن علي بخلاف ما مضى في خمس وعشرين من الإبل (٩٢/٤)]؛ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه [كتاب الزكاة، ما جاء في الحث على الصدقة وأمرها (١٥/١)]، وهو حديث ضعيف، قال الحافظ بن حجر "وإسناد المرفوع ضعيف"، فتح الباري (٣٧٤/٣)، نيل الأوطار (٢٤٠/٣).

(2) النووي: المجموع (٤٠٠/٥).

(3) نفس المصدر.



المسألة الثانية

شرط السوم^(١) في وجوب زكاة الأنعام

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في الأنعام، لكنهم اختلفوا في صفة الأنعام التي تجب فيها الزكاة، فاتفقوا على وجوب الزكاة في الأنعام إذا كانت سائمة، واختلفوا في المعلوفة.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يشترط السوم في وجوب زكاة الأنعام، فلا تجب الزكاة في المعلوفة، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الجمهور، وهو قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: أنه لا يشترط السوم في وجوب زكاة الأنعام مطلقاً، فتجب في المعلوفة، ونسبه الإمام الصنعاني إلى مالك، وربيعه^(٣).

القول الثالث: يشترط السوم في الغنم فقط دون الإبل والبقر، ونسبه الإمام الصنعاني إلى داود الظاهري، وهو قول ابن حزم^(٤).

سبب الخلاف^(٥):

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

(1) **السوم لغة:** السوم والسائمة بمعنى المال الراعي، يقال: سامت الماشية تسوم سوماً، أي رعت فهي سائمة، وأسمتها أنا إذا أخرجتها إلى الرعي، قال: تعالى: ﴿فِيهِ تُسَيِّمُونَ﴾ (سورة النحل: الآية ١٠)، أي ترعون إيلكم. الجوهري: الصحاح [فصل السنين، مادة سوم، (١٦٥٥/٥)؛ الفيومي: المصباح المنير [باب السنين مع الواو وما يتلثهما، مادة سوم، (١٣١٨/١)].

اصطلاحاً: "رعى المواشي في المراعي دون دفع قيمة الزرع الذي ترعاه" محمد رواس قلعة جي: معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٢٦).

(2) انظر: الكاساني: بدائع الصنائع (٣٥/٢)؛ الشربيني الخطيب: الإقناع (٢٠٩/١)؛ البهوتي: كشف القناع (١٨٣/٢).

(3) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٥٢/١).

(4) انظر: ابن حزم: المحلّي (٤٧/٦).

(5) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٥٢/١)؛ الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته (١٩١٨/٣).



١. معارضة المطلق للمقيد: فأما المطلق فحديث «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً»^(١)، وأما المقيد فحديث «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا»^(٢) فمن غلب المطلق على المقيد، وهم المالكية، قال: الزكاة في السائمة وغير السائمة، ومن غلب المقيد، وهم الجمهور، قال: الزكاة في السائمة منها فقط.
٢. معارضة دليل الخطاب للعموم: فأما دليل الخطاب (مفهوم المخالفة) فحديث المسألة يقتضي ألا زكاة في غير السائمة وعموم حديث "في أربعين شاة شاة" يقتضي أن السائمة في هذا بمنزلة غير السائمة، وقد أخذ المالكية بمبدأ أن عموم اللفظ أقوى من دليل الخطاب.
٣. معارضة القياس لعموم اللفظ: وأما القياس المعارض لعموم حديث "في أربعين شاة شاة" فهو أن السائمة هي التي يتحقق مقصود الزكاة فيها وهو النماء والربح، والزكاة إنما هي فضلات الأموال، والفضلات إنما توجد في الأموال السائمة، لذلك اشترط فيها الحول، فالجمهور خصصوا بهذا القياس ذلك العموم، فلم يوجبوا الزكاة في غير السائمة والمالكية لم يخصصوا ذلك، ورأوا أن العموم أقوى، فأوجبوا الزكاة في الصنفين معاً.
٤. الاختلاف في صحة الآثار الواردة في المسألة^(٣).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى موافقة القول الأول: وهو أن السوم شرط في وجوب زكاة الغنم؛ لحديث المسألة، والإبل لحديث «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ»^(٤) والبقر قياساً^(٥).

- (1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٢٣٠/٢]، ح ٤٦٣٤؛ أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، (٩٨/٢)، ح ١٥٦٨]، صححه الألباني، صحيح سنن أبي داود (٤٣٢/١).
- (2) سبق تخريجه، (ص: ٣) من هذا البحث.
- (3) الشوكاني: نيل الأوطار (٢٣٤/٣)، ابن حجر: تلخيص الحبير (٣١٢/٢).
- (4) وَعَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ: فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لَا تَفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُوتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا أَخَذُوهَا وَسَطَرْنَا مَالَهُ، عَرَمَةٌ مِنْ عَرَمَاتِ رَبَّنَا، لَا يَحِلُّ لَالٍ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ». أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة (١٠١/٢)، ح ١٥٧٥]؛ أخرجه الحاكم في مستدرکه [كتاب الزكاة، باب الكبائر والإشراك (٣٩٧/١)؛ حسنه الألباني، صحيح سنن أبي داود (٤٣٦/١)].
- (5) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٧٩/٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني على ترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه اشتراط السوم في صدقة الغنم.
٢. حديث بهز بن حكيم^(١): وفيه اشتراط السوم في صدقة الإبل.
٣. قياس البقر على الإبل والغنم، فيشترط فيها السوم، حتى تجب الزكاة.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، باشتراط السوم في وجوب زكاة الأنعام، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه وذلك للأسباب التالية:

١. اشتمال آخر حديث المسألة صراحة على كون الماشية سائمة، وهو الذي يجب حمل أول الحديث عن الإبل عليه، إذ لا يعقل تعارض آخر الحديث مع أوله، ويمكن الجمع بينهما، وإعمال الأدلة أولى من إهمالها.
٢. الزكاة إنما وجبت فيما يسهل على النفوس إخراجها، وهو العفو كما قال تعالى لرسوله: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾**^(٢)، وذلك فيما قلت مؤونته، وكثر نماؤه، وهذا لا يتفق إلا في السائمة.
٣. لما جاءت الآثار معالجة لموضوعنا فكان بعضها مطلقاً، والآخر مقيداً، فيقدم العمل بالمقيد على العمل بالمطلق، بل يعتبر الأثر المطلق مقيداً بالآثار المقيدة.
٤. وكذلك فإن المعلوفة لا تفتنى للنماء، فلم تجب فيها الزكاة كثياب البدن وأثاث المنزل.

(١) سبق تخريجه، (ص:٧) من هذا البحث.

(٢) سورة البقرة: الآية (٢١٩).

المسألة الثالثة

نصاب زكاة البقر

نص الحديث: وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً^(١)، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً^(٢)، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ^(٣) مَعَاْفِرِيًّا^(٤)»^(٥).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في البقر، واتفقوا أيضاً على اشتراط النصاب، واتفقوا على وجوب الزكاة في الثلاثين فأكثر، ولكنهم اختلفوا فيما دون الثلاثين.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن نصاب البقر ثلاثون، وليس فيما دون ثلاثين زكاة، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الجمهور، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(٦).

القول الثاني: أن نصاب البقر هو نصاب الإبل، فتجب الزكاة في الخمس فأكثر، وأنه يؤخذ من زكاة البقر ما يؤخذ من زكاة الإبل، ونسبه الإمام الصنعاني للزهري، وهو قول سعيد بن المسيب^(٧).

(1) تبيع: هو ولد البقر في السنة الأولى، والأنتى تباعة. الأوقاف الكويتية: الموسوعة الفقهية (١/١٢٣)؛ وعند المالكية: ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة؛ الدسوقي: حاشية (١/٤٣٥).

(2) مسنة: المسن من البقر ما جاوز السنتين، والمسنة أثنائه. محمد رواس قلنجي: معجم لغة الفقهاء (ص: ٣٩٩).

(3) عدله: هي العدل بمعنى المثل، العدل والعدل واحد في معنى المثل. ابن منظور: لسان العرب [باب اللام، فصل العين، مادة عدل (١١/٥٢٧)].

(4) معاْفِرِيًّا: تقرأ بالضم وبالفتح، وقراءة الفتح أصح، وهي ثياب منسوبة إلى معافر وهي قبيلة باليمن. ابن منظور: لسان العرب [باب الراء، فصل العين، مادة عفر (٤/٦٧٩)].

(5) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة (٢/١٠١)، ح ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨]؛ أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨/٢٣٤)، ح ٢٢٠٧٤، صححه الألباني، صحيح سنن ابن ماجه (٢/١٠٣).

(6) انظر: ابن نجيم: البحر الرائق (٢/٢٣١)؛ الحطاب: مواهب الجليل (٢/٢٦٠)؛ العمراني: البيان (٣/١٨٨)؛ بهاء الدين المقدسي: العدة (ص: ١٢٦).

(7) انظر: الشاشي: حلية العلماء (١/٣١٦)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٣/٢٤٧)؛ الكتاني: معجم فقه السلف (٣/١١٨).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١. الاختلاف في صحة الآثار الواردة في ذلك: فحديث معاذ - حديث المسألة - غير متفق على صحته^(١).

٢. تعارض ظواهر النصوص: فقد دل حديث معاذ بمفهومه، على أنه ليس فيما دون الثلاثين زكاة، وورد في كتاب عمر بن الخطاب: "أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل"^(٢)، وما روي عن معمر قال: «أعطاني سِمَاكُ بْنُ الْفَضْلِ كِتَابًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَالِكِ بْنِ كَفْلَانِسَ الْمُفَوِّسَ فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا فِيهِ وَفِي الْبَقَرِ مِثْلُ الْإِبِلِ»^(٣).

٣. الاختلاف في حقيقة تقييد الوجوب بالثلاثين: اختلف العلماء في حقيقة تقييد الوجوب بالثلاثين، فمنهم من اعتبره ناسخاً للآثار المقيدة للوجوب، ومنهم من اعتبره رخصة لأهل اليمن، وخصوصاً بهم، لما روي عن الزُّهْرِيُّ «وَبَلَّغْنَا أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً بَقْرَةٌ، أَنَّهُ كَانَ تَخْفِيفًا لِأَهْلِ الْيَمَنِ، ثُمَّ كَانَ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ»^(٤).

٤. الاختلاف في دلالة حديث المسألة: اختلف العلماء في دلالة حديث المسألة، فمنهم من رأى أن الحديث قد حدد مقدار الواجب في الثلاثين دون اشتراطها في الوجوب، ومنهم من رأى أن ذكر الثلاثين فيه تقدير للنصاب الموجب للزكاة.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقدر نصاب الزكاة في البقر بالثلاثين، فلا تجب فيما دون ذلك^(٥).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين زكاة.

(1) انظر: ابن حجر: فتح الباري (٣/٣٧٩، ٣٨٠).

(2) قال أبو عبيد: "هذا القول لم نجده إلا في هذين الحديثين، والناس على إطلاقهما وهي آثار غير محفوظة"

أبو عبيد: الأموال (ص: ٣٤٦)؛ ابن حزم: المحلى (٢/٦).

(3) أخرجه أبو داود في مراسيله [ص: ١٣٠]، ح ١٠٩.

(4) أخرجه أبو داود في مراسيله [ص: ١٣٠]، ح ١١٠.

(5) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٥٨٢).

٢. رد الجمهور على أدلة القول الثاني، بأن النصاب لا يثبت بالقياس، فلا يصح قياس البقر على الإبل في هذا الأمر.

٣. بأنه قد روى «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ شَيْءٌ»^(١).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: أنه ليس فيما دون ثلاثين من البقر زكاة، فإني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه وذلك للأسباب التالية:

١. صحة حديث معاذ؛ فقد صححه جماعة من الأئمة وإليه رجع ابن حزم^(٢).
٢. لأن نُصِبَ الزكاة إنما تثبت بالنص والتوقيف، وليس فيما ذكره الإمامان: سعيد بن المسيب، والزهري نص، ولا توقيف فلا يثبت.
٣. دلالة مفهوم الحديث على أن ما دون الثلاثين لا زكاة فيه.
٤. سكوت الرسول ﷺ عن بيان ما دون الثلاثين، دليل على أنه لا زكاة فيها، ولو كانت الزكاة تجب فيما دون ذلك لبينه النبي ﷺ؛ ولا يجوز سكوته عن البيان عند الحاجة إليه.

(1) قال الصنعاني: "وهو إن كان مجهول الإسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده". الصنعاني: سبل السلام (٥٨٢/٢)، وقد وجدته في كتب الحديث، عن طاووس «أَتَى مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ بِوَقْصِ الْبَقَرِ وَالْعَسَلِ فَقَالَ مُعَاذٌ: كِلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرَنِي فِيهِ ﷺ بِشَيْءٍ» قال سفيان: "الأوقاص ما دون الثلاثين". أخرجه الدار قطني في سننه [كتاب الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة (٩٩/٢)، ح ٢١]؛ أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٢٣٦/٨، ح ٢٢٠٨٠]. قال الألباني: (رجاله ثقات ولكنه منقطع بين طاووس ومعاذ). انظر: تخريج الألباني لأحاديث هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة لابن حجر العسقلاني (٢٦٣/٢).

(2) انظر: ابن حزم: المحلى (١٦/٦).



المبحث الثاني

بعض أحكام الزكاة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: عقوبة مانع الزكاة.

المسألة الثانية: حولان الحول على المال.

المسألة الثالثة: زكاة مال الصبي.

المسألة الأولى

عقوبة مانع الزكاة

نص الحديث: وَعَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ: فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، لَا تَفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُتَجَرًّا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا، لَا يَجِلُّ لَالٌ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أن من منع الزكاة، وهو في قبضة الإمام تؤخذ منه قهراً بسلطان الشرع وقوة الدولة^(٢)، واتفقوا على الحكم بكفر من منع الزكاة جاحداً لوجوبها، مصراً عليه وقتله مرتداً^(٣)، واتفقوا على أن مانع الزكاة بخلاً، وشحاً، أو تهاوناً يؤدب، ولكنهم اختلفوا في جواز تأديبه بالتغريم.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنه يجوز للإمام تغريم الممتنع عن أداء زكاته، ولم ينسبه الإمام الصنعاني لأحد، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، وقول لابن فرحون من المالكية، وقول الشافعي في القديم، وإسحق بن راهويه، وأبي بكر بن عبد العزيز من الحنابلة^(٤).

القول الثاني: عدم جواز تغريم الممتنع عن أداء الزكاة، وأشار الصنعاني إلى أنه قول ابن حجر العسقلاني، وهو قول الحنفية، وبعض المالكية، وقول الشافعي في الجديد، وبعض الحنابلة^(٥).

القول الثالث: جواز العقوبة المالية لمانع الزكاة، وهو خاص بها دون سواها، وقد رجحه الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد^(٦).

(1) سبق تخريجه، (ص: ٧)، من هذا البحث.

(2) انظر: النووي: المجموع (٣٣١/٥-٣٣٢).

(3) انظر: النووي: المجموع (٣٣١/٥)؛ ابن قدامة: المغني (٥٧٣/٢)؛ القرضاوي: فقه الزكاة (١٢٨/٢).

(4) انظر الزيلعي: تبيين الحقائق (٢٠٨/٣)؛ ابن فرحون: تبصرة الحكام (٢٠٣/٢)؛ النووي: المجموع

(٣٣١/٥)؛ ابن قدامة: المغني (٥٧٣/٢).

(5) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٦١/٤)؛ الدسوقي: حاشية (٣٥٥/٤)؛ عميرة: حاشية (٢٠٥/٤)؛

الدهوتي: كشاف القناع (٢٥٧/٢).

(6) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٨٦/٢).

سبب الخلاف^(١):

- يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:
١. الأدلة الواردة في هذه المسألة أدلة ظنية يتطرق إليها الاحتمال، ويتسع فيها الرأي والمجال واسع فيها للاجتهاد.
 ٢. تعارض الأدلة الواردة في هذه المسألة واختلاف أنظار الفقهاء في كيفية الجمع والتوفيق بينها.
 ٣. الاختلاف في مدى تطبيق قاعدة الذرائع: اختلف العلماء في مدى تطبيق قاعدة الذرائع في هذه المسألة، فمنهم من رأى أن القول بالتعزير المالي فيه تسليط للظلمة من الحكام على أموال الناس، وهذه ذريعة يجب سدها، فقال بمنع عقوبة التعزير بأخذ المال، ومنهم من رأى أن هذا التسليط لا يكون إلا نادراً أو قليلاً لا أثر له؛ لعدالة الحكام وإناطة تصرفاتهم بالمصلحة المعتبرة شرعاً، قال بجواز التعزير بأخذ المال.
 ٤. الاختلاف في دعوى النسخ: اختلف العلماء في دعوى النسخ، فمنهم من رأى أن العقوبة كانت في صدر الإسلام ثم نسخت، فقال بعدم جواز تغريم الممتنع عن أداء الزكاة، ومنهم من رأى أن دعوى النسخ لم تثبت، فقال بجواز تغريم الممتنع عن أداء الزكاة.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الثالث: الذي يجيز للإمام أن يغرم الممتنع عن أداء الزكاة، ورأى أن العقوبة بخصوصها في مانع الزكاة لا غير^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دلالة على جواز أخذ الإمام جزء من ماله عقوبة على منعه الزكاة.
٢. عدم جواز إلحاق الزكاة بغيرها؛ لأنه إلحاق بالقياس، ولا نص على علته، وغير النص من أدلة العلم لا يفيد ظناً يعمل به، وكذلك لاسترسال أهل الأمر في الأموال في العقوبة.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الثاني، فإني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه من جواز أن يغرم الممتنع عن أداء

(1) انظر: فنن: مصادرة الأموال (ص: ٣٩).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٨٦/٢).

- الزكاة، بل إنني أرجح جواز العقوبة المالية في الزكاة وغيرها وذلك للأسباب التالية:
١. حديث المسألة صريح بالقول بالجواز، وقد صححه جماعة من العلماء^(١).
 ٢. إن دعوى النسخ والإجماع التي ساقها المانعون لم تثبت؛ لأنها لا تستند إلى حجة شرعية، قال النووي في المجموع: "أجاب الأصحاب عن حديث بهز بأنه منسوخ، وأنه كان حين كانت العقوبة بالمال وهذا الجواب ضعيف لوجهين: أحدهما: أن ما ادعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في أول الإسلام ليس بثابت، ولا معروف. الثاني: أن النسخ إنما يصار إليه إذا علم التاريخ، وليس هناك علم بذلك"^(٢).
 ٣. الجمع والتوفيق بين الأدلة أولى من الترك، والإهمال لبعضها، فالقول بتخصيص حديث المسألة القاضي بجواز العقوبة المالية للأدلة العامة من الكتاب والسنة - والتي منعت العقوبة المالية - أولى من القول بالنسخ.
 ٤. وقوع العقوبة المالية من قبل النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، ومنها تحريق عمر للمكان الذي يباع فيه الخمر^(٣)، ومنها إراقة عمر للين المغشوش، وهذا من باب إتلاف المال الذي تقوم به المعصية^(٤).
 - ومنها مصادرة عمر لأموال عماله بأخذ شطر منها حيث قسمها بينهم وبين المسلمين؛ عقوبة لما اكتسبوا من أموال الناس بغير حق بسلطان الولاية^(٥).
 ٥. العقوبة التي يختارها ولي الأمر يجب أن تكون رادعة، ومجدية، ولما كان الامتناع عن أداء الزكاة ينم عن بخل الممتنع فالعقوبة الرادعة، له تكون بإنقاص ماله عن طريق التغيريم.
 ٦. تغريم مانع الزكاة يتوافق مع مقاصد الشريعة في عدم التسوية بين الملتزم الذي يؤديها مؤتجراً، وغير الملتزم بها، فلا يسوى بين من يؤديها ملتزماً بأحكام الشريعة، وبين من يمنعها.

(1) صححه الحاكم في مستدركه [كتاب الزكاة، باب الكبائر الإشراك (١/٣٩٧)]، حسنه الألباني: صحيح سنن أبي داود (١/٤٣٦). انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (٢/٨٢٧).

(2) النووي: المجموع (٥/٣٣٤).

(3) انظر: ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص: ٢٦٨).

(4) انظر: ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص: ٢٦٧)؛ العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام (٢/٧٤).

(5) انظر: ابن فرحون: تبصرة الحكام (٢/٢١٣).

المسألة الثانية

حولان الحول على المال

نص الحديث: وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ - فَفِيهَا خُمْسَةٌ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عَشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنه لا يشترط حولان الحول في الزروع، والثمار، والعسل، والمستخرج من المعادن والكنوز، وقد اختلفوا في اشتراطه بالنسبة للأنعام، والنقود، وعروض التجارة.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: اشتراط حولان الحول في وجوب الزكاة في الذهب، والفضة، والماشية، ونسبه الإمام الصنعاني للجماهير؛ وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: وجوب تزكية المال عند استفادته، ونسبه الإمام الصنعاني لجماعة من الصحابة والتابعين، وبعض الآل، وداود، وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري^(٣).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة إلى الاختلاف في صحة الأحاديث الواردة في ذلك: فقد ورد في هذه المسألة مجموعة من الأحاديث، مثال ذلك: حديث المسألة، وحديث

(1) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٠١/٢)، ح ١٥٧٣]، صححه الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٣٦/١).

(2) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٢٧٥/٢)؛ القرافي: الذخيرة (٩٧/٣)؛ النووي: المجموع (٣٦٠/٥)؛ ابن قدامة: المغني (٦٢٥/٢).

(3) انظر: الشاشي: حلية العلماء (٣٠٥/١)؛ ابن رشد: بداية المجتهد (٢٧١/٢-٢٧٢)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (١٤٨/٤).

ابن عمر^(١)، وقد اختلف العلماء في صحتها، فمن قال بصحتها احتج بها، ومن قال بعدم الصحة لم يحتج بها^(٢).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: القاضي باشتراط حولان الحول في وجوب الزكاة في الذهب، والفضة، والماشية^(٣).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة الآتية:

١. حديث المسألة: الذي دل على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول.
٢. حديث ابن عمر - وإن كان الراجح وقفه - إلا أن له حكم الرفع؛ لأنه لا مسرح للاجتهاد فيه.
٣. إن الثابت عن أصحاب رسول الله ﷺ القول باشتراط حولان الحول في وجوب الزكاة^(٤).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، القاضي باشتراط حولان الحول في وجوب الزكاة، فأني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه وذلك للأسباب التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على اشتراط حولان الحول، وقد صححه جماعة من العلماء^(٥).
٢. حديث ابن عمر: هذا الحديث وإن كان الراجح وقفه، لكن لا مسرح للاجتهاد فيه، وتؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم.

(1) عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَقَادَ مَالًا، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الزكاة، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد وحتى يحول عليها الحول (١٧/٣)، ح ٦٣٢]، قال الألباني: "هو حديث صحيح موقوف وهو في حكم المرفوع"، صحيح سنن الترمذي (٣٤٨/٢).

(2) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٧١/٢-٢٧٢)؛ القرظاوي: فقه الزكاة (١٨٢/١).

(3) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٨٩/٢-٥٩٠).

(4) انظر: النووي: المجموع (٣٦١/٥).

(5) انظر: القرظاوي: فقه الزكاة (٥٢٦/١)؛ الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٣٦/١).

٣. اشتراط حولان الحول، فيه دليل على عدل الشريعة الإسلامية، وإعجازها، فهي لم تترك فرض الزكاة لرغبة الحكام الطامعين يفرضونها كلما اشتتهت أنفسهم، ولا لهوى أفراد من الناس الذين أحضرت أنفسهم الشح، بل جعلتها فريضة دورية محددة، وقدرتها بالحول؛ لأنه الذي تتغير فيه الدخل، وتتجدد فيه مكاسب ذوي الأموال، وتطرأ فيه حاجة ذوي الحاجات.

٤. إن ما اعتبر له الحول مرصد للنماء - كالماشية وعروض التجارة - فاعتبر له الحول؛ لأنه مظنة النماء، فكان لابد من ضابط، كيلا يفضي إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مراراً، فينفذ ملك المالك^(١).

(1) انظر: ابن قدامة: المغني (٢/٦٢٥).

المسألة الثالثة

زكاة مال الصبي

نص الحديث: وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَّجِرْ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل^(٢)، واختلفوا في مناط التكليف، هل هو مجرد ملك المال؟ أو أهلية المالك للتكليف الشرعي؟ ومن هنا اختلفوا في وجوب الزكاة في مال الصبي غير البالغ.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب الزكاة في سائر أموال الصبي، وقد نسبته الإمام الصنعاني للجمهور، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: عدم وجوب الزكاة في مال الصبي، ويخرجه الصبي بعد تكليفه، ونسبه الإمام الصنعاني لابن مسعود، وهو قول إبراهيم النخعي، وشريح، وابن شبرمة^(٤).

القول الثالث: أنه يجب على الصبي إخراج العشر من ماله، أي في زرعه وثمره فقط أما بقية الأموال فلا، ونسبه الإمام الصنعاني لابن عباس، وجماعة^(٥)، وهو قول الحنفية^(٦).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

(1) أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم (٢٣/٣، ٢٤)، ح ٦٤٣]؛ أخرجه الدار قطني في سننه [كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم (١١٠/٢) ح ١٢]، ضعفه الألباني ضعيف سنن الترمذي: (ص: ٧٨).

(2) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٢٧٤/٢)؛ النووي: المجموع (٣٢٦/٥).

(3) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٤٥/١)؛ النووي: المجموع (٣٢٩/٥)؛ ابن قدامة: المغني (٦٢٢/٢).

(4) انظر: ابن حزم: المحلّي (٢٠٥/٥)؛ ابن قدامة: المغني (٦٢٢/٢).

(5) رواه أيضاً ابن حزم عن ابن عباس؛ ابن حزم: المحلّي (٣٣٠/٥).

(6) انظر: ابن نجيم: البحر الرائق (٢١٧/٢).

١. الاختلاف في حجية الاستدلال بالحديث: فقد ورد في المسألة عدد من الأحاديث الموجبة للزكاة في مال الصبي، ومنها حديث المسألة، وقد اختلف العلماء في صحتها فمنهم من رأى ضعف الأحاديث فقال: بعدم الوجوب.

ومنهم من رأى أن الأحاديث يعضد بعضها بعضاً ولها شواهد تثبت صحة المعنى^(١)، فقال: بالوجوب^(٢).

٢. الاختلاف في فهم دلالة النصوص: اختلف العلماء في فهم دلالة النصوص، ومنها الاختلاف في فهم قوله تعالى: **«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»**^(٣)، فمنهم من رأى أن التطهر إنما يكون من أرجاس الذنوب، ولا ذنب على الصبي حتى يحتاج إلى تطهير وتركية، لذلك قالوا: بعدم الوجوب.

ومنهم من رأى أن الآية فيها عموم كل صغير وكبير، ولكل عاقل ومجنون؛ لأنهم كلهم محتاجون إلى طهارة الله تعالى، وتركيته إياهم، وكلهم من الذين آمنوا فقالوا: بوجوب الزكاة في أموالهم.

٣. الاختلاف في كون الزكاة عبادة محضة أو حقاً مالياً، فقد اختلف العلماء في كون الزكاة عبادة محضة أو حقاً مالياً، فمنهم من رأى أن الزكاة عبادة محضة تحتاج إلى نية، والصبي والمجنون لا يتحقق فيهما النية، فلا تجب عليهما العبادة ولا يخاطبان بها، وقد سقطت الصلاة عنهما لفقدان النية، فوجب أن تسقط الزكاة بالعلة نفسها^(٤).

ومنهم من رأى أن الزكاة حقاً مالياً يقصد به سد حاجة الفقراء، ومال الصبي والمجنون قابل لأداء النفقات والغرامات، فلا يضيق عن الزكاة^(٥).

٤. الاختلاف في اعتبار المصلحة: اختلف العلماء في اعتبار المصلحة، فمنهم من رأى أن مصلحة الصغير تقتضي إبقاء المال عليه، خشية أن تستهلكه الزكاة، لعدم تحقق النماء الذي هو علة وجوب الزكاة، وذلك لأن الصغير ضعيف لا يستطيع القيام بأمر نفسه، وقد يخشى من تكرار الزكاة كل عام أن يتعرض لذل الحاجة والفقير.

(1) انظر: البيهقي: السنن الكبرى (١٠٧/٤)؛ ابن حجر: تلخيص الحبير (٣٠٨/٢).

(2) انظر: السيد السابق: فقه السنة (٣٩٦/١)؛ القرضاوي: فقه الزكاة (١٢٨/١).

(3) سورة التوبة: الآية (١٠٣).

(4) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٣٧٤/٢).

(5) انظر: النووي: المجموع (٣٣٠/٥).

ومنهم من رأى أن مصلحة الصبي تقابلها مصلحة الفقراء، والمساكين، ومصلحة الدين، والدولة، ومع هذا لم يهدر الشارع مصلحته بإيجاب الزكاة في المال الفاضل عن الحوائج الأصلية لماله كله، وحثت الأوصياء أن ينموا أموالهم.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بوجوب الزكاة في سائر أموال الصبي^(١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف.
٢. ما روي عن أنس مرفوعاً «تَجْرُوا فِي مَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا الصَّدَقَةُ»^(٢).
٣. ما ورد عن الصحابة مثل عائشة وابن عمر وعلي، فقد أوجبوا الزكاة في مال الصبي.
٤. وضعف استدلال الحنفية بحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ»^(٣)؛ وذلك لأن العموم في العشر حاصل في غيره لحديث «في الرِّقَّةِ (٤) رُبْعُ الْعَشْرِ»^(٥).

اختيار الباحث:

- (1) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٩١/٢).
- (2) رواه الطبراني في معجمه الأوسط في ترجمة علي بن سعيد [ص: ١٥١]، ح ٤١٥٢، ضعفه الألباني: ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ١٥).
- (3) أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (١٣٢/٤)، ح ١٤٢٣]؛ أخرجه ابن ماجة في سننه [كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم (ص ٢١٢)، ح ٢٠٤١]، صححه الألباني: صحيح سنن الترمذي (١١٧/٢).
- (4) الرِّقَّةُ: هي الفضة الخالصة سواء مضروبة أو غير مضروبة، وقيل يطلق على الذهب والفضة. انظر المحلّي: شرح منهاج الطالبين (٢٢/٢).
- (5) سبق تخريجه، (ص: ٣) من هذا البحث.

بعد النظر في أدلة الأقوال والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، القائل بوجوب الزكاة في سائر مال الصبي، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. عموم النصوص الموجبة للزكاة في مال الصغير، والكبير، والعاقل، والمجنون دون تقريب بينهم، فهذه النصوص دليل سليم لا مطعن فيه، فإن الله فرض للفقراء أو المساكين حقاً في أموال الأغنياء، وهذا مال غني، فوجب فيه الزكاة.
٢. الأحاديث التي جاءت في هذه المسألة تعضد بعضها بعضاً، وتدلل على وجوب الزكاة في مال الصبي.
٣. قد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم - مثل عمر وعلي وعبد الله بن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله - القول بوجوب الزكاة في مال الصبي^(١)، وهذه مسألة كثر وقوعها في زمانهم، وعمت بها البلوى، فقد كانت الأمة الإسلامية أمة مجاهدة، تقدم الشهيد تلو الشهيد، وكثر فيها اليتامى، وبذلك يكون لقولهم في هذه المسألة دلالة يجب الانتباه إليها، والأخذ بها.
٤. التفرقة بين الزروع والثمار والأموال الأخرى تفرقة ليس لها أساس معقول، ولا منقول، كما قال ابن رشد: "وأما من فرق بين ما تخرجه الأرض، وما لا تخرجه، وبين الخفي والظاهر في الأموال، فلا أعلم له مستنداً في هذا الوقت"^(٢).
٥. الزكاة عبادة وهي شقيقة الصلاة، ولكنها عبادة متميزة بطابعها المالي، والاجتماعي، فهي عبادة مالية تجري فيها النيابة، حتى تتأدى بأداء الوكيل، ولذلك يجري فيها الاستخلاف من العامل عليها.
٦. المجتمع الإسلامي مجتمع متكافل فلا خشية على اليتيم إذا كان في أمواله زكاة؛ لأنه في كفالة أقاربه الموسرين أولاً، ثم في كفالة الدولة ثانياً.

(١) انظر: النووي: المجموع (٣٩٥/٥).

(٢) ابن رشد: بداية المجتهد (٢٤٥/١).

المبحث الثالث

زكاة الثمار والزررع والحلية

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: نصاب زكاة الزروع والثمار.

المسألة الثانية: الزكاة في غير الشعير والحنطة والزبيب والتمر.

المسألة الثالثة: خرص ثمار الكرم والنخل للزكاة.

المسألة الرابعة: خرص الثمار غير النخل والكرم.

المسألة الخامسة: زكاة الحلية.

المسألة الأولى

نصاب زكاة الزروع والثمار

نص الحديث: وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا^(١) الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ بِالنَّضْحِ^(٢) نِصْفُ الْعُشْرِ^(٣).

ولأبي داود ﴿إِذَا كَانَ بَعْلًا^(٤) الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ بِالسَّوَانِي^(٥) أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ^(٦)).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب زكاة النقد، وعروض التجارة، والأنعام، واشتراطوا للوجوب بلوغ النصاب، واتفقوا أيضاً على أصل وجوب الزكاة في الزروع والثمار إلا أنهم اختلفوا في اشتراط النصاب.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع، والثمار حتى يبلغ خمسة أوسق^(٧)، وقد نسبته الإمام الصنعاني للجمهور، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

(1) عثرياً: عثر عثراً، العثر: هو ما سقته الماء من النخل، وقيل هو من الزرع ما سقى بماء السيل والمطر.

ابن منظور: لسان العرب [حرف الراء، فصل العين، مادة عثر (٤/٦٣٢)].

(2) النضح: سقى الزروع وغيره بالدلو أو السواقي. ابن منظور: لسان العرب [حرف الحاء، فصل النون، مادة نضح (٢/٧٣٣)].

(3) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري (٢/١٦١)، ح ١٤٨٣].

(4) بعلاً: البعل من النخل، ما شرب بعروقه من غير سقي ولا ماء سماء، وقيل: هو ما اكتفى بماء السماء. ابن منظور: لسان العرب [حرف اللام، فصل الباء، مادة بعل (١١/٦٧)].

(5) سواني: جمع سانية، وهي البعير الذي يستقى عليه من البئر. محمد رواس قلعة جي: معجم لغة الفقهاء (ص ٢١٣).

(6) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة/ باب زكاة السائمة (٢/٩٧)، ح ١٩٦٧] وسكت عنه أبو داود، صححه الألباني: صحيح سنن أبي داود (١/٤٣١).

(7) أوسق: الوسق مكيال قدره حمل بعير أو ستون صاعاً أي سعة ٦٥ لتر. محمد رواس قلعة جي: معجم لغة الفقهاء (ص: ٤٧٤).

القول الثاني: لا يشترط نصاب لزكاة الزروع، والثمار، بل هي واجبة في القليل والكثير، وقد نسبته الإمام الصنعاني لزيد بن علي، وأبي حنيفة^(٢).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى معارضة العموم للخصوص: فأما العموم فحديث المسألة، وأما الخصوص فقوله عليه الصلاة والسلام: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٣)، فجمهور العلماء^(٤) يرون أنه إذا ورد العام، والخاص، فإنه يعمل بالخاص، ثم يعمل بالعام فيما وراء ذلك، وهنا قد ورد العام بوجوب الزكاة في الزروع، ثم جاء الخاص باشتراط النصاب، فأخذوا بالخاص فاشتراطوا النصاب، وتركوا العام فيما عدا ذلك، وهذا مبني على أن العام ظني الدلالة والخاص قطعي الدلالة، فيقدم الخاص على العام.

وأما الحنفية^(٥) ومن وافقهم، فيرون أن العام قطعي الدلالة كالخاص، فإذا وردا ثبت بينها التعارض، ولا يقدم الخاص إلا إذا علم تأخره عن العام، وحيث لم يعرف التاريخ فيبقى العام على عمومته، وهو ما أخذوا به في هذه المسألة.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بعدم وجوب الزكاة في شيء من الزروع، والثمار حتى يبلغ خمسة أوسق^(٦).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث الأوساق وهو مخصص لحديث المسألة.

(1) انظر: الحطاب: مواهب الجليل (٢٧٨/٢)؛ الشافعي: الأم (٧٦/٣)؛ ابن قدامة: المغني (٦٩٥/٢).

(2) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٣٢٦/٢).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمس أوسق صدقة (ص ١٦١)، ح ١٤٨٤].

(4) انظر: البيضاوي: منهاج الأصول (٤٠١/٢)؛ الأرموي: التحصيل (٣٦٧/١)؛ النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٦٣٠/٤).

(5) انظر: البخاري: كشف الأسرار (٢٩١/١)؛ النسفي: كشف الأسرار (١٧٦/١)؛ النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٦٣١/٤).

(6) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٩٤/٢).

٢. حديث الأوساق جاء لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة، كما ورد حديث «مَائَتًا دِرْهَمًا»^(١)؛ لبيان ذلك مع ما ورد «فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(٢) ولم يقل أحد أنه يجب في قليل الفضة، وكثيرها الزكاة.

٣. إذا تعارض العام، والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بعدم وجوب الزكاة في شيء من الزروع، والثمار حتى يبلغ خمسة أوسق، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه للأسباب التالية:

١. القول بعدم وجوب الزكاة عما دون النصاب - خمسة أوسق - موافق لنظرية الشريعة بإيجاب الزكاة على الأغنياء وحدهم، والنصاب هو الحد الأدنى للغني.

٢. يجب العمل بكلا الحديثين، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر، ولا إلغاء أحدهما بالكلية^(٣)، وهذا يكون بتخصيص العام، أي تخصيص حديث المسألة بحديث الأوسق.

٣. حديث المسألة أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر، وما يجب فيه نصفه، فذكر النوعين مفرقاً بينهما في مقدار الواجب، وأما مقدار النصاب، فسكت عنه في هذا الحديث، وبيّنه في حديث الأوسق.

(1) سبق تخريجه، (ص: ١٦) من هذا البحث.

(2) سبق تخريجه، (ص: ٣) من هذا البحث.

(3) انظر: ابن القيم: إعلام الموقعين (٢/٢٩٦).

المسألة الثانية

الزكاة في غير الشعير، والحنطة، والزبيب، والتمر

نص الحديث: وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: ﴿لَا تَأْخُذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ، وَالْحِنْطَةُ، وَالزَّبِيبُ، وَالتَّمْرُ﴾^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أصل وجوب الزكاة في الزروع، والثمار، واتفقوا على أن الزكاة في التمر والزبيب، والقمح، والشعير من الزروع إذا تمت شروطها^(٢)، ثم اختلفوا في غير هذه الأصناف.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أنه لا تجب الزكاة في غير المنصوص عليه - وهو الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب - ونسبه الإمام الصنعاني إلى الحسن البصري، والحسن بن صالح، والثوري، والشعبي، وابن سيرين، والإمام أحمد وهي رواية عنه^(٣)، وهو قول لابن عمر وابن المبارك^(٤).

القول الثاني: تجب الزكاة في كل ما يقات، ويدخر مثل: الحنطة، والشعير، والذرة، والأرز. والمراد بالمقات - ما يتخذة الناس قوتاً يعيشون به في حال الاختيار لا الضرورة - ونسبه الإمام الصنعاني للشافعي، وهو قول المالكية، والشافعية^(٥).

القول الثالث: وجوب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من الثمار، والحبوب، والخضراوات، مما يقصد بزراعته نماء الأرض، واستثنى الحطب والحشيش؛ لأنها مما لا يستثنى الناس في العادة في الأرض، بل تنفي عنها، ونسبه الإمام الصنعاني للهادوية، وهو قول أبي حنيفة^(٦).

(1) أخرجه الحاكم في مستدركه [كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الحنطة والشعير (٤٠١/١)]؛ أخرجه الدار قطني في سننه [كتاب الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة (٩٨/٢)]؛ صححه الألباني: إرواء الخليل تخريج منار السبيل (٢٧٨/٣).

(2) انظر: وزارة الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٢٧٨/٢٣).

(3) انظر: ابن قدامة: المغني (٦٩١/٢).

(4) انظر: ابن حزم: المحلّي (٢٢١/٥، ٢٢٢).

(5) انظر: العدوي: حاشية على شرح الخرشي (١٦٨/١)؛ الشريبي الخطيب: مغني المحتاج (٣٨١/١).

(6) انظر: المرغيناني: الهداية (١١٧/١)؛ الكاساني: بدائع الصنائع (٥٨/٢).

القول الرابع: وجوب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من الحبوب، والثمار مما يبس، ويبقى، ويكال، ويستتبه الأدميون في أراضيهم، سواء كان قوتاً: كالحنطة، والشعير، والأرز، والذرة، والدخن، أو من القطنيات: كالباقلاء، والفل، والعدس، والحمص، أو الأبازير: كالكمون، والكرابيا، أو البذور: كبذر الكتان، والخيار، أو من حب البقول، وحب الفجل، والقرطم، والترمس، والسوسم، لم يذكره الإمام الصنعاني، وهو أظهر الأقوال عند الإمام أحمد^(١).

سبب الخلاف^(٢):

١. اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة، هل هو لعينها، أو لعلة فيها، وهي الاقتنيات، أو البقاء مع الكيل؟ فمن قال لعينها: قصر الوجوب عليها، ومن قال لعلة الاقتنيات: عدى الوجوب لجميع المقتات، ومن قال: أن العلة البقاء والكيل قال بالوجوب في كل ما يبقى ويكال.

٢. معارضة القياس لعموم اللفظ: فقد عارض القياس عموم اللفظ، أما اللفظ الذي يقتضي العموم: فهو قوله عليه الصلاة والسلام: «فِيمَا سَقَتُ السَّمَاءُ العُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ»^(٣)، وأما القياس: فهو أن مقصود الزكاة هو سد الحاجة، وذلك لا يكون غالباً إلا فيما يقتات به، أو يدخر، ويكال، ومن غلب العموم، أوجبها فيما عدا ذلك، إلا ما أخرجه الإجماع.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: وهو أنه لا تجب الزكاة إلا في المنصوص عليه - وهو الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب -^(٤).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة الآتية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على أنه لا تجب الزكاة إلا في الأربعة المذكورة لا غير؛ حيث إن في الحديث حصر فلا يقاومه العموم، ولا القياس.

(1) انظر: ابن قدامة: المغني (٢/٦٩٠)؛ البهوتي: كشف القناع (٢/٢٠٣، ٢٠٤).

(2) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (١/٢٥٣).

(3) سبق تخريجه، (ص: ٢٤) من هذا البحث.

(4) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٥٩٥).

٢. الحديث «خُذُ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ»^(١) عموم، فلا يقاوم حديث المسألة المخصص.
٣. الأصل المقطوع به - وهو حرمة مال المسلم - ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع.
٤. الأصل براءة الذمة فلم يرفعه دليل.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول - وهو عدم وجوب الزكاة إلا في الأربعة المذكورة - فإني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الثالث: الذي يقول بوجوب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض، مما يقصد بزراعته نماء الأرض - وهو قول أبي حنيفة -، وذلك للأسباب التالية:

١ - عموم النصوص من القرآن، والسنة التي تعضد هذا الرأي وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢)، فهو لم يفرق بين مخرج، ومخرج. قال الفخر الرازي: "ظاهر الآية يدل على وجوب الزكاة في كل ما تنبته الأرض على ما هو قول أبي حنيفة، واستدل به هذه الآية ظاهر جداً"^(٣).

٢ - القول بوجوب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض موافق لحكمة تشريع الزكاة فليس من الحكمة أن يفرض الشارع على زراع الشعير، والقمح، ويعفي صاحب البساتين من البرتقال، والتفاح.

٣ - هذا القول أحق لحق المساكين، والفقراء، وأولى قياماً بشكر النعمة.

٤ - الأحاديث التي حصرت الصدقة في الأوقات الأربعة لم يسلم منها حديث من طعن، وعلى فرض التسليم بصحتها فقد تأولها عدد من العلماء، بأنها الأصناف التي كانت تزرع من أجل نماء الأرض، وعلى ذلك يحمل الحصر على أنه إضافي لا حقيقي^(٤).

(1) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: خُذُ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَقَرِ. أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب صدقة الزروع (١٠٩/٢)، ح ١٥٩٩]، ضعفه الألباني: ضعيف سنن أبي داود (ص: ١٢٣).

(2) سورة البقرة: الآية (٢٦٧).

(3) الرازي: التفسير الكبير (٦١/٧).

(4) انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (٣٦٢/١).

المسألة الثالثة: خرص ثمار الكرم والنخل للزكاة.

المسألة الرابعة: خرص الثمار غير النخل والكرم.

نص الحديث: وَعَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ^(١) الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيبًا»^(٢).

المسألة الثالثة

خرص ثمار الكرم والنخل للزكاة

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب زكاة التمر، والزبيب، واختلفوا في خرص النخيل، والأعناب حين يبدو صلاحها.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب خرص التمر، والعنب، ونسبه الإمام الصنعاني للشافعي - وهو قول ضعيف شاذ عن الشافعي -^(٣).

القول الثاني: يسن خرص ثمر التمر، والعنب، ونسبه الإمام الصنعاني للهادوية، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٤).

(1) يخرص لغةً: الخرص مادة خرص، وهو الحرز والتخمين، وأصل الخرص الظني فيما لا تستيقنه. ابن منظور: لسان العرب [باب الصاد، فصل الخاء، مادة خرص (٢٣/٧)].

اصطلاحاً: حرز ما على النخل من الرطب تمر من قبل رجل عارف أمين مجرب. نزيه حماد: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء (ص ١٥٣).

(2) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب في خرص العنب (١١٠/٢)، ح ١٦٠٣]؛ أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الزكاة، باب ما جاء في الخرص (١٧/٣)، ح ٦٤٣]، ضعفه الألباني: ضعيف سنن الترمذي (ص ٧٩).

(3) انظر: النووي: المجموع (٤٧٨/٥).

(4) انظر: الدسوقي: حاشية (٤٥٣/١)؛ النووي: المجموع (٤٧٨/٥)؛ البهوتي: كشف القناع (٢١٤/٢).

القول الثالث: حرمة خرص ثمر التمر، والعنب؛ لأنه رجم بالغيب لا يلزم به حكم، ونسبه الإمام الصنعاني لأبي حنيفة^(١).

سبب الخلاف^(٢):

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١. معارضة الأصول لحديث المسألة، والآثار الواردة في ذلك، وأما الأصول التي تعارضه، فلأنه من باب المزابنة المنهي عنها، وهي بيع التمر على رؤوس النخل بالتمر كيلاً؛ لأنه من باب بيع الرطب بالتمر نسيئة، وكلاهما من أصول الربا.

٢. الطعن في صحة الأحاديث الواردة في ذلك، ومنها الطعن في صحة حديث المسألة، وحديث سعيد بن المسيب «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعُثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَثِمَارَهُمْ»^(٣).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بوجوب خرص ثمر التمر، والعنب^(٤).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على وجوب خرص التمر، والعنب؛ لأن قول الراوي "أمر"، يفهم أن النبي ﷺ أتى بصيغة تفيد الأمر.

٢. الرد على القائلين بأنه محرم؛ لأنه رجم بالغيب، بأنه عمل بالظن، وورد به أمر الشارع.

٣. حديث عائشة قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ، فَيَخْرُصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ»^(٥).

(1) انظر: السرخسي: المبسوط (٢٣/٦).

(2) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٦٧/١).

(3) أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الزكاة، باب ما جاء في الخرص (١٧/٣)، ح ١٦٤٤]، وضعفه الألباني: ضعيف سنن الترمذي (ص: ٨٠).

(4) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٩٨/٢).

(5) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب متى يخرص التمر (١١٠/٢)، ح ١٦٠٦]، وضعفه الألباني: ضعيف سنن أبي داود (ص: ١٢٤).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بوجوب خرص ثمر التمر، والعنب، فإني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الثالث: الذي يقول بأنه يسن خرص ثمر التمر والعنب، وذلك للأسباب التالية:

١. الخرص ثابت عن النبي ﷺ^(١)، وعمل به أبو بكر وعمر في زمانهما وعامة الصحابة ولم يذكر عن أحد منهم فيه خلاف^(٢).
٢. لا دليل على الوجوب، ورواية أمر فيها ضعف، وعلى فرض صحتها، فإن الأمر يحمل على التوجيه، والإرشاد من النبي ﷺ حال حاجة صاحب الزرع للتصرف فيه.
٣. الخرص ليس ظناً وتخيماً، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار الثمار، وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير، والمعابير، كما يعلم ذلك بالمكاييل والموازين.
٤. إباحة الخرص كإباحة الاجتهاد، عند عدم النص مع كونه معرضاً للخطأ.
٥. الشريعة وضعت هذا المعيار؛ ليتوصل به أرباب الأموال إلى الانتفاع، ويحفظ على المساكين حقوقهم، فلو منع أرباب المال من حقوقهم، ومن الانتفاع بها، إلى أن تبلغ الثمرة غاية جفافها، لأضر ذلك بهم، ولو انبسطت أيديهم فيها، لأخل ذلك بحصة الفقراء^(٣).

(١) أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ غَزْوَةَ تَبُوكَ فَلَمَّا جَاءَ وَاوِي الْقُرَى إِذَا امْرَأَةً فِي حَقِيقَةٍ لَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ أَخْرِصُوا، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ فَقَالَ لَهَا أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا».

أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب خرص التمر (١٦٠/٢)، ح ١٤٨١].

(٢) انظر: الخطابي: معالم السنن (٤٥/٢).

(٣) انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (ص: ٤٠٩).

المسألة الرابعة

خرص الثمار غير النخل والكرم

تحرير محل النزاع:

قد ثبت في المسألة السابقة اختلاف العلماء في خرص ثمار، النخل والكرم، وقد ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأئمة من السلف إلى القول بمشروعيتها، وخرص ثمار النخل والكرم، ولم يتفقوا على إثبات هذه المشروعية في غيرهما.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يخرص غير النخيل، والعنب مما يمكن ضبطه، والإحاطة به؛ لأنه ثمر تجب فيه الزكاة، وذكره الإمام الصنعاني ولم ينسبه لأحد، وهو قول الزهري، والأوزاعي، والليث^(١).

القول الثاني: يقتصر بالخرص على النخيل، والعنب، فلا يخرص غيره، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه الإمام الصنعاني لأحد، وهو قول المالكية، والحنابلة^(٢).

القول الثالث: أنه لا يخرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتارها بالقشر، ونسبه الإمام الصنعاني للهادوية، والشافعية^(٣)، ومعنى هذا القول جواز الخرص فيما عدا الزرع.

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الاختلاف في القياس: فقد اختلف العلماء في قياسهم غير النخل، والعنب على غيره، فمنهم من رأى الاقتصار على محل النص.

ومنهم من رأى إمكان تعدية العلة على غيره^(٤).

(1) انظر: ابن قدامة: المغني (٧١٠/٢).

(2) انظر: القرافي: الذخيرة (٩٠/٣)؛ ابن قدامة: المغني (٧١٠/٢).

(3) الشربيني الخطيب: مغني المحتاج (٣٨٧/١)؛ الرملي: نهاية المحتاج (٨٠/٣).

(4) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٦٧/١).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الثاني: الذي يقول بحصر الخرص على النخيل، والعنب فقط^(١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وقد ورد بخرص النخل، والعنب واقتصر عليها فقط.
٢. عدم النص على العلة، فكان في هذا دليلاً على الاقتصار على موضع النص.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الثاني: الذي يقول بحصر الخرص على النخيل، والعنب فقط، فإني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الأول القاضي بجواز الخرص في غير النخيل والعنب على أن يكون مدار الجواز أيضاً الحاجة إليه، وأن يترك الرأي فيه لأهل الاختصاص والخبرة، وذلك للأسباب التالية:

١. ذكر العنب، والنخيل لا للحصر، وعدم جواز ما عداها.
٢. اعتبار المصلحة الذي يراها الشرع الإسلامي، ونرى أن يترك الرأي فيه لأهل الاختصاص والخبرة، فما رأوا أن تقديره يسوغ لهم بوسائلهم الفنية، وكانت إدارة الزكاة تحتاج إلى ذلك؛ لضبط أمورها، وتحديد إيراداتها، أو كان أرباب المال محتاجين أيضاً إليه ليمكنهم التصرف في الثمر رطباً، أخذ به قياساً على ما ورد به النص من خرص الرطب والعنب، وإلا فلا، وهذا ما رجحه الشيخ القرضاوي^(٢).

(1) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٥٩٨/٢).

(2) انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (٤١٣/١).

المسألة الخامسة

زكاة الحلية

نص الحديث: وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أُتْعِطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَتْهُمَا»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على عدم وجوب الزكاة في كل ما كان من حوائج الإنسان، كدابته، وبدنه، وثيابه، وسائر متاعه^(٢)، لكنهم اختلفوا فيما تتخذه المرأة من الذهب زينة لها.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: وجوب الزكاة في حلي المرأة، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الهاديوية، وجماعة من السلف، وأحد أقوال الشافعي، وهو قول جابر بن زيد، وابن شبرمة، والأوزاعي^(٣)، والحنفية^(٤).

القول الثاني: عدم وجوب الزكاة في الحلية، ونسبه الإمام الصنعاني إلى مذهب مالك، وأحمد، والشافعي، وهو قول جمهور العلماء^(٥).

القول الثالث: أن زكاة الحلية عاريتها، ونسبه الإمام الصنعاني لأنس وأسماء بنت أبي بكر، وهو قول الليث، والحسن، والشعبي^(٦)، ويبدو أن هذا القول موافق للقول السابق.

القول الرابع: أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة، ونسبه الإمام الصنعاني لأنس، وهو مما رواه عنه البيهقي^(٧).

(١) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلي (٩٥/٢)، ح ١٥٩٣]؛ أخرجه الإمام أحمد في سننه [(٥٤٩/٢)، ح ٦٦٨٠]، حسنه الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٢٩/١).

(٢) انظر: ابن قدامة: المغني (١٥/٣)؛ المباركفوري: تحفة الأحمدي (٢٨١/٣).

(٣) انظر: أبو عبيد: الأموال (ص: ٤٤٢)؛ ابن حزم: المحلى (٧٦/٦).

(٤) انظر: السرخسي: المبسوط (١٩٢/١)؛ الكاساني: بدائع الصنائع (٧٢/٢).

(٥) انظر: الباجي: المنتقى (١٠٧/٢)؛ النووي: المجموع (١٣٦/٦)؛ المرداوي: الإنصاف (١٣٨/٣).

(٦) انظر: ابن أبي شيبة: المصنف (٤٦/٣)؛ الكتاني: معجم فقه السلف (١٣٩/٣).

(٧) انظر: البيهقي: السنن الكبرى (٣٨/٤)؛ ابن حزم: المحلى (٧٨/٦).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١- **الاختلاف في ثبوت الأحاديث ودلالاتها:** وقد اختلف العلماء في ثبوت الأحاديث، فمنهم من أثبتها، ومنهم من لم يثبتها^(١).

٢- **اختلاف النظر في المادة التي صنع منها الحلبي:** اختلف نظر العلماء في المادة التي صنع منها الحلبي، فمنهم من قال: إنها نفس المعدن الذي خلق الله ليكون نقداً، فوجب فيه الزكاة بالإجماع كسبائك الذهب والفضة.

ومنهم من نظر إلى هذا الحلبي بالصناعة، والصياغة، فخرج من مشابهة النقود، وأصبح من الأشياء التي تقتنى لإشباع الحاجات كالأثاث، والمتاع، والثياب، وهذه لا تجب فيها الزكاة في الإجماع.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بوجوب الزكاة في الحلبي^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بحديث المسألة: وفيه دليل على وجوب الزكاة في الحلبي، ولذلك كان القول الأول أظهر الأقوال لصحة الحديث.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، الذي يقول بوجوب الزكاة في الحلبي، فإنني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح قول الجمهور القائل بعدم وجوب الزكاة في الحلبي المعدة للانتفاع الشخصي، والتزيين، وليس للاقتناء، والاكتناز، وذلك للأسباب التالية:

١- **عدم ثبوت الأحاديث التي استند إليها الموجبون لزكاة الحلبي،** قال الترمذي: "لا يصح في هذا الباب شيء"^(٣)، وحتى ابن حزم فمع أنه يقول بوجوب الزكاة في الحلبي إلا

(1) انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (٣٠٩/١).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٠٠/١).

(3) ابن العربي: عارضة الأحوذني (١٣١/٣).

- أنه لم يعتمد على هذه الأحاديث بل أنكر على من احتج بها^(١)، وإنما اعتمد ابن حزم على العمومات الواردة في زكاة الذهب، والفضة.
- ٢- هذه الأحاديث على فرض صحتها تحمل على أن النبي ﷺ رأى فيها إسرافاً، ومجاوزة للمعتاد^(٢)، فأوجب فيها الزكاة تطهيراً.
- ٣- القول بعدم وجوب الزكاة في الحلية يوافق مبادئ الشريعة العامة في الزكاة، وهي نظرية الوجوب في المال النامي، والحلي المباح للمرأة المعتاد لمتلها بخلاف ذلك.
- ٤- مراعاة الإسلام للحاجة الفطرية للنساء، وهي الرغبة في التزين، والتجميل، فيكون الحلي للمرأة كالنثياب الأنيفة، والأثاث الفاخر، وكحلي الجواهر، واللآلئ، والأحجار الكريمة.
- ٥- الشريعة لا تفرق بين متماثلين ثبت تماثلهما، وهذا دليل على ضعف ما استدل به الموجبون، فقد أسقط الحنفية الزكاة عن العوامل^(٣)، وأوجبوها في الحلي المباح وهما من باب واحد.
- ٦- من المستبعد في حكم الشريعة العادل، عدم إيجاب الزكاة في حلي اللؤلؤ، والماس الغالي الثمن الذي لا تتحلى به إلا النساء الثريات، وإيجابه في حلي الذهب والفضة، التي تتحلى به عادة النساء من الطبقات المتوسطة.
- ٧- النتيجة في إيجاب الزكاة في الحلي أن تأتي على مقدار ثمنه في بضع سنين وهذا فيه تشديد، وتضييق تأباه روح الشريعة.

(١) انظر: ابن حزم: المحلّي (٧٨/٦).

(٢) انظر: الرملي: نهاية المحتاج (٨٩/٢).

(٣) انظر: الكاساني: بدائع الصنائع (٤٥/٢).

الفصل الثاني

صدقة الفطر والتطوع

وقسمة الصدقات

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صدقة الفطر.

المبحث الثاني: صدقة التطوع.

المبحث الثالث: قسمة الصدقات.

المبحث الأول صدقة الفطر

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم صدقة الفطر.

المسألة الثانية: صدقة الفطر على الصغير.

المسألة الثالثة: صدقة الفطر من المسلم على عبده الكافر.

المسألة الأولى: حكم صدقة الفطر.

المسألة الثانية: صدقة الفطر على الصغير.

المسألة الثالثة: صدقة الفطر من المسلم على عبده الكافر.

نص الحديث: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ، وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ»^(١).

المسألة الأولى

حكم صدقة الفطر

تحرير محل النزاع:

لقد أوجب الله تعالى صيام رمضان على عباده، وجعل هذا الشهر عنواناً لكل خير، فكان حث المسلمين على البذل فيه، وجعل المشرع من الأحكام المقررة فيه زكاة الفطر طهارة للصائم، وقد اختلف العلماء في حكمها؛ من حيث كونها فعل خير كسائر الأفعال التي يؤديها المسلم في رمضان، أم أنها واجبة أوجبها المشرع طهارة للصائم.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وجوب زكاة الفطر على كل فرد من المسلمين، ذكره الإمام الصنعاني ولم ينسبه لأحد، وهو قول الجمهور، والقائلون بهذا الرأي اختلفوا فيما بينهم، فمنهم من قال بفرضيتها، وهم المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢).

ومنهم من قال: أنها واجبة، وليست فرضاً، بناء على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب، وهم الحنفية^(١).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر (١٦٧/٢)، ح ١٥٠٣]؛ أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٦٧٧/٢)، ح ٩٨٤].

(2) انظر: الدسوقي: حاشية (٥٠٤/١)؛ الشربيني الخطيب: مغني المحتاج (٤٠١/١)؛ البهوتي: كشاف القناع (٢٤٦/٢).

القول الثاني: أن زكاة الفطر سنة، ونسبه الإمام الصنعاني لداوود، وبعض الشافعية، وهو قول بعض المتأخرين من أصحاب مالك، وابن اللبان من الشافعية، وقول بعض أهل الظاهر^(٢).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١. **الاختلاف في فهم الألفاظ:** اختلف العلماء في فهم ألفاظ الحديث، فمنهم من حمل اللفظ (فرض) في الحديث على الحقيقة الشرعية، فقال: بالوجوب، ومنهم من صرفه وتأوله بمعنى قدر، فقال: بالسنية.

٢. **الاختلاف في دعوى النسخ:** اختلف العلماء في دعوى النسخ، فمنهم من قال بالنسخ لحديث قيس بن سعد بن عبادة أنه سئل عن صدقة الفطر فقال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله»^(٣).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول، وهو وجوب زكاة الفطر على كل فرد مسلم^(٤).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله "فرض" فإنه بمعنى ألزم وأوجب.
٢. التأويل بأن المراد بفرض أي قدر، وهو خلاف للظاهر.
٣. القول بالنسخ قول غير صحيح؛ لأن حديث قيس بن عبادة، فيه راو مجهول.
٤. لو سلمنا بصحة الحديث فليس فيه دليل على النسخ؛ لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت، فإنه يكفي الأمر الأول، ولا يرفعه عدم الأمر.

(1) انظر: ابن نجيم: البحر الرائق (ص: ٢٧٠)؛ ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٣٥٨/٢).

(2) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٧٨/١)؛ النووي: المجموع (١٠٤/٦)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٣٠٥/٣).

(3) أخرجه ابن ماجة في سننه [كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر (ص ٢٦١)، ح ١٨٢٨]؛ أخرجه النسائي في سننه [كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر قبل نزول الزكاة (٤٩/٥)، ح ٢٥٠٧]؛ صححه الألباني: صحيح سنن ابن ماجة (١١٢/٢).

(4) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٠٦/٢).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بوجوب زكاة الفطر على كل فرد من المسلمين، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. القول بالوجوب، هو قول جمهور السلف، والخلف، واستقر الأمر بين المسلمين كافة على وجوب زكاة الفطر، ولم يعبأ أحد بشذوذ من شذ^(١).

٢. الحديث الذي استدل فيه المانعون، فيه مقال، فقد طعن فيه بعض الأئمة كالإمام النووي، والإمام ابن حجر العسقلاني^(٢).

٣. القول بالنسخ مردود؛ لأن الحديث على تقدير صحته، لا دليل فيه على النسخ؛ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر، والأصل في أوامر الله ورسوله أن تظل محكمة باقية، ولا يثبت النسخ مجرد الاحتمال^(٣).

(1) انظر: النووي: صحيح مسلم بشرح النووي (٤٨/٧).

(2) انظر: النووي المجموع (٦٢/٢)؛ ابن حجر: فتح الباري (٤٣٠/٣).

(3) انظر: ابن حجر: فتح الباري (٤٣١/٣).

المسألة الثانية

صدقة الفطر على الصغير

تحريم محل النزاع:

اتفق جمهور العلماء من السلف، والخلف القائلون بوجوب صدقة الفطر بوجوبها على المسلم البالغ، واختلفوا في وجوبها على الصغير.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب صدقة الفطر على الصغير في ماله إن كان له مال، ووجوبها على منفقته إن لم يكن له مال، ونسبه الإمام الصنعاني إلى الجمهور، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

القول الثاني: صدقة الفطر تلزم على الأب مطلقاً، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول محمد بن الحسن الشيباني^(٢).

القول الثالث: لا تجب صدقة الفطر على الصغير مطلقاً، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن البصري^(٣).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. **الاختلاف في فهم دلالة النصوص:** اختلف العلماء في فهم دلالة النصوص، ومنها اختلافهم في فهم قوله تعالى: **﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾**^(٤).

فمنهم من رأى أن التطهر يكون من الذنوب، ومن اللغو والرفث، ولا ذنوب للصغير، فقال: بعدم الوجوب.

(1) انظر: ابن نجيم: البحر الرائق (٢٧١/٢)؛ الكشناوي: أسهل المدارك (٤٠٧/١)؛ النووي: المجموع (١١٣/٦)؛ ابن قدامة: المغني (٥٥/٣).

(2) انظر: المرغيناني: الهداية (١٢٤/١)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٣٠٧/٣).

(3) انظر: الشاشي: حلية العلماء (٣٤٨/١)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٣٠٧/٣).

(4) سورة التوبة: الآية (١٠٣).

ومنهم من رأى أن الآية خرجت مخرج الغالب، وفيها عموم لكل صغير وكبير؛ لأن الجميع محتاجون لتطهير الله لهم^(١).

٢. الاختلاف في كون صدقة الفطر عبادة محضة أو حقاً مالياً: فمنهم من رأى أنها عبادة محضة تحتاج إلى نية، ولا تتحقق النية من الصبي، فلا تجب عليه العبادة، وهو غير مخاطب بها أصلاً، وتسقط عنه الزكاة، وصدقة الفطر كما سقطت عنه الصلاة. ومنهم من رأى أنها حق مالي، وفيها طعمة، وإغناء للفقراء فتجب عليهم.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى موافقة القول الأول: الذي يقول بوجوب صدقة الفطر في مال الصغير^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وهو دليل على عموم وجوب صدقة الفطر على الصغار والكبار، وهو صريح لا يقاومه معارض.
٢. الرد على من قالوا بأنها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث، والصبي مبرء منها، بأن ذلك خرج مخرج الغالب.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة المذاهب، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، الذي يقول بوجوب صدقة الفطر على الصغير، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. عموم النصوص: فقد جاءت النصوص عامة وموجبة للزكاة في مال الصغير، والكبير، والعاقل، والمجنون؛ لأنها حق للفقراء على الأغنياء.
٢. حديث المسألة: فهو حديث صحيح، وفيه تصريح، ودلالة على وجوب صدقة الفطر في مال الصبي.
٣. صدقة الفطر هي عبادة مالية شرعها الله سبحانه وتعالى ترسيخاً للتكافل، والوحدة بين أبناء المجتمع المسلم، فتؤخذ من كل من عنده مال صغيراً كان أو كبيراً.

(1) انظر: النووي: المجموع (٣٣٠/٥)؛ القرضاوي: فقه الزكاة (١٣٣/١).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٠٧/٢).

المسألة الثالثة

صدقة الفطر من المسلم على عبده الكافر

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء من السلف، والخلف على أن صدقة الفطر تجب على المسلم، واتفقوا على أنها لا تجب على الكافر من نفسه، واختلفوا في وجوبها من المسلم عن عبده الكافر^(١).

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ليس للمسلم أن يخرج صدقة الفطر عن عبده الكافر، ونسبه الإمام الصنعاني للجمهور، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: يجب على المسلم أن يخرجها عن عبده الكافر، ونسبه الإمام الصنعاني للحنفية وغيرهم^(٣).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. تعارض الآثار الواردة في ذلك: فقد وردت آثار متعارضة في هذه المسألة، منها حديث المسألة، وفيه دليل على وجوب زكاة الفطر على العبد من المسلمين فقط، يعارضه حديث أبي هريرة^(٤)، وفيه دليل على وجوب صدقة الفطر على العبد سواء كان مسلماً أو كافراً، فمنهم من استدل بحديث المسألة، فقال: بأن المسلم لا يخرجها عن عبده الكافر.

ومنهم من استدل بحديث أبي هريرة، فقال: بوجوب إخراجها عن العبد الكافر.

٢. تعارض العموم والخصوص: فقد تعارض العموم "حديث أبي هريرة" مع الخصوص "حديث المسألة"، ومذهب الجمهور على أنه إذا ورد العام والخاص، فإنه يعمل بالخاص

(1) انظر: وزارة الأوقاف الإسلامية: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٣٦/٢٣).

(2) انظر: ابن رشد: بداية المجتهد (٢٨٠/١)؛ الشريبي الخطيب: مغني المحتاج (٤٠٢/١)؛ البهوتي: كشف القناع (٢٤٧/٢).

(3) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٣٦٢/٢)؛ الكاساني: بدائع الصنائع (١٠٥/٢).

(4) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ». أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم من عبده وفرسه (٦٧٦/٢)، ح ٩٨٢].

ثم يعمل بالعام فيما وراء ذلك، فقالوا: باشتراط أن يكون العبد مسلماً، أما الحنفية فيقولون: أن العام قطعي الدلالة كالخاص، فإذا تعارضاً يبقى العام على عمومته، ويأخذون به كما في هذه المسألة^(١)، فقالوا: بعدم اشتراط أن يكون العبد مسلماً.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بعدم وجوب صدقة الفطر على المسلم في عبده الكافر^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على أنه لا يجب للمسلم أن يخرجها عن عبده الكافر، ويشترط فيه الإسلام.
٢. حديث المسألة مخصص للحديث الذي استدل به الحنفية.
٣. يمكن الرد على القائلين، بأن المسلمين صفة للمخرجين، لا للمخرج عنهم، فظاهر الحديث يرد ذلك، ويؤيده حديث مسلم بلفظ «عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ»^(٣).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بعدم وجوب صدقة المسلم في عبده الكافر، فإني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. الأحاديث الصريحة التي تدل على اشتراط الإسلام لوجوبها على العبد.
٢. اعتياد الشريعة على اشتراط الإسلام لصحة جميع العبادات، لهو دليل على أنها لا تصح من الكافر، ولا تجب عليه، وهكذا في مسألتنا.
٣. الزكاة والصدقة عبادات تهدف إلى تعميق الأخوة والتكافل بين المسلمين، وهذا لا ينطبق على الكافر الذي لا يتذوق هذه المعاني لكفره المانع من ذلك.

(1) زيدان: الوجيز (ص: ٣١٧، ٣٢٠).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٠٧/٢).

(3) عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ». أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٦٧٨/٢)، ح ٩٨٤].

المبحث الثاني صدقة التطوع

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم تصدق الرجل بجميع ماله.

المسألة الثانية: زكاة المرأة على زوجها.

المسألة الأولى

حكم تصدق الرجل بجميع ماله

نص الحديث: وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ»^(١).

تحريم محل النزاع:

اتفق الفقهاء على استحباب الصدقة، واتفقوا على عدم جواز تصدقه فيما يحتاج إليه لعياله، ودينه من ماله^(٢)، واختلفوا في حكم تصدق الرجل بجميع ماله.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: جواز التصدق بجميع ماله الفاضل عن دينه، ونفقته، ونفقة عياله، ولم ينسبه الإمام الصنعاني لأحد، بل ذكر قول القاضي عياض في ذلك، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: يستحب عدم التصدق بجميع المال، والاقتصر على الثلث، ونسبه الإمام الصنعاني للطبراني، وكذلك نقله عنه النووي^(٤).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

- (1) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى (١٤٤/٢)، ح ١٤٢٧]؛ أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الآخذة (٧١٧/٢)، ح ١٠٣٤].
- (2) انظر: وزارة الأوقاف الإسلامية: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٣٩/٢٦).
- (3) انظر: ابن مودود الموصلي: الاختيار (٥٤/٣)؛ النفراوي: الفواكه الدواني (١٥٩/٢)؛ الحسني: كفاية الأختيار (٣٨٩/١)؛ ابن قدامة: المغني (٨٣/٣).
- (4) انظر: النووي: صحيح مسلم بشرح النووي (١٠١/٧)؛ ابن حجر: فتح الباري (٣٤٧/٣).

١. تعارض الآثار الواردة في ذلك: فقد وردت في هذا الموضوع آثار متعارضة، منها حديث المسألة، وفيه حث على إبقاء المتصدق من ماله ما يغنيه، ويستظهر به على حوائجه، وهو معارض بأحاديث أخرى مثل حديث أبي بكر الذي تصدق فيه بجميع ماله^(١).
٢. الاختلاف في تقدير المصالح والموازنة بينها: فلما كانت الصدقة عمل خير لا مذمة فيها، وفيه فلاح للإنسان في آخرته، والآخرة خير وأبقى، فقدم المجيزون للصدقة بجميع المال هذه المصلحة.

وأما من رأى الشريعة الإسلامية ترعى المصالح موازنة بين مصالح الدنيا، والآخرة، كره الصدقة بجميع المال؛ لما فيه من التفريط لمصلحة الدنيا، هذا التفريط الذي يلحق الفساد بالإنسان إذا فقد ماله.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بالجواز مع اشتراط كونه صبوراً على الفاقة، ولا عيال له، أو له عيال يصبرون على ذلك^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. أن الإنسان إذا كان صبوراً على الفاقة، ولا عيال له أو له عيال يصبرون فهذا دليل على عدم ندمه بعد تصدقه بجميع ماله.
٢. قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٣).
٣. قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^(٤).

(1) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ : «أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَاءَ عِنْدِي فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا قَالَ : فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قُلْتُ : مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قَالَ : أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ». أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك (١٢٩/٢)، ح ١٦٧٨]؛ أخرجه الترمذي في سننه [كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما (٦١٩/٥)، ح ٣٦٧٥]، حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٤٦٦/١).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦١٣/٢).

(3) سورة الحشر: الآية (٩).

(4) سورة الإنسان: الآية (٨).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بجواز التصدق بجميع المال، الفاضل عن كفايته، وكفاية من يمونه، بشرط أن يعلم من نفسه حسن التوكل، والصبر، وألا يندم بعد ذلك، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. فصل الصدقة على الفقراء كما جاءت به النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية.
٢. جواز التصدق بجميع المال هو مذهب جمهور العلماء^(١).
٣. الضابط الذي وضعته من التصدق بالفاضل عن كفايته، وكفاية من يمونه؛ بحيث لا يصبح بعد صدقته فقيراً، عالة على غيره، ويلزم أن يكون عنده صبره، وحسن توكل، وهذا فيه جمع بين الأدلة المتعارضة، وهو أولى من إعمال أحدهما، وإهمال الآخر.
٤. النفس مجبولة على حب المال، ووجود نفوس تضحى بجميع مالها من أجل الله، وهي حالات عزيزة فتكون بمثابة قدوة للمجتمع، وفي ذلك منفعة عظيمة.

(1) انظر: النووي: صحيح مسلم بشرح النووي (١٠١/٧).



المسألة الثانية

زكاة المرأة على زوجها

نص الحديث: وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَزَعَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ أَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أن الزكاة لا تجوز على من وجبت نفقته على المزكي، ومن هذا الباب اتفقوا على عدم جواز دفع الزوج من زكاة ماله لزوجته؛ لأنه ملزم بالنفقة عليها^(٢)، ولكنهم اختلفوا في دفع الزوجة مالها لزوجها.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: جواز صرف زكاة المرأة لزوجها، ونسبه الإمام الصنعاني للجمهور، وهو قول صاحبي أبي حنيفة، والمالكية على الصحيح، وقول الشافعية، وإحدى الروایتين عن أحمد^(٣).

القول الثاني: عدم جواز أن تدفع المرأة لزوجها من زكاتها، ونسبه الإمام الصنعاني لأبي حنيفة، وهو إحدى الروایتين عن مالك، وإحدى الروایتين عن أحمد^(٤).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. **الاختلاف في فهم الحديث:** اختلف العلماء في فهم الأحاديث الواردة في هذه المسألة، فمنهم من قال: إن الأحاديث وردت في صدقة التطوع، فقال: بعدم جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب وجوب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (١٥٤/٢)، ح ١٤٦٢].

(2) ابن قدامة: المغني (٦٤٩/٢)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٣٣/٣).

(3) المرغيناني: الهداية (١٢٢/١)؛ عيش: منح الجليل (٩٣/٢)؛ ابن المنذر: الإقناع (ص: ٨٩)؛ ابن مفلح: الفروع (٦٣٥/٢).

(4) المرغيناني: الهداية (١٢٢/١)؛ الإمام مالك: المدونة الكبرى (٢٥٦/١)؛ ابن قدامة: المغني (٦٤٩/٢).

ومنهم من قال: إن الأحاديث وردت في الصدقة الواجبة، فقال: بجواز دفع المرأة الزكاة إلى زوجها.

٢. **الاختلاف في القياس:** اختلف العلماء في القياس، فمنهم من قال: الرجل من امرأته، كالمراة من زوجها، فكما منعنا إعطاء الرجل للزوجة، كذلك إعطاء المراة لزوجها.

ومنهم من قال قياس إعطاء الزوج على إعطاء الزوجة قياس غير صحيح، لورود الآثار بجوازه، كما أن الزوجة غير ملزمة بالإففاق على زوجها بخلاف الزوج.

٣. **الاختلاف في المعقول:** اختلف العلماء في المعقول، فالذين أجازوا صدقة المراة على زوجها استندوا إلى أن الزوجة لا تلزم بالنفقة على زوجها، والذين منعوها رأوا أن ما تدفعه الزوجة لزوجها سيعود إليها من خلال نفقته عليها.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى موافقة القول الأول: الذي يقول بجواز زكاة المراة على زوجها الفقير^(١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على جواز صرف زكاة المراة لزوجها.

٢. عدم وجود أدلة لأبي حنيفة تقاوم النص المذكور.

٣. الصدقة عند الإطلاق تتبادر للواجبة.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول، الذي يقول بجواز زكاة المراة لزوجها، فإني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. حديث المسألة: فهو يدل دلالة واضحة على جواز زكاة المراة لزوجها.

٢. عدم وجود المانع من ذلك، ومن قال: بعدم الجواز يلزمه تقديم الدليل^(٢).

(1) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٦١٥).

(2) انظر: الشوكاني: نيل الأوطار (٣/٣٣).

٣. ترك الاستفصال في حديث المسألة، ينزل منزلة العموم، فلما لم يستفصل النبي ﷺ زينب عن الصدقة، فيه دليل على جواز الصدقة سواء كانت فرضاً، أو تطوعاً.
٤. دخول الزوج في عموم الأصناف المستحقين للزكاة.
٥. إن الزوجية ليست مانعاً يمنع الزكاة، والزوج يمنع من دفع الزكاة لزوجته؛ لأنه في حكم من يدفعها لنفسه، وعليه فإن دفع الزكاة لزوجها لا شيء فيه، بل فيه فضل إضافة للصدقة، كما لدفع الزكاة للقريب فضل الصلة، والصدقة، بل الزوجية لها مكانة ترقى فوق القرابة في كثير من جوانبها.

المبحث الثالث

قسمة الصدقات

وفيه خمسة مسائل:

المسألة الأولى: حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة.

المسألة الثانية: الزكاة على آل محمد ﷺ .

المسألة الثالثة: صدقة التطوع على آل محمد ﷺ .

المسألة الرابعة: تفسير آل محمد ﷺ .

المسألة الخامسة: الزكاة على موالي آل محمد ﷺ .

المسألة الأولى

حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة

نص الحديث: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تُصَدَّقَ عَلَيْهِ بِهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيِّ»^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة على من ملك النصاب من الأموال النامية بشروط خاصة، واتفقوا على عدم جواز دفع الزكاة للغني^(٢)، ولكنهم اختلفوا في حد الغنى المانع من أخذ الزكاة.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الغنى الذي يحرم معه أخذ الصدقة؛ هو من ملك مائتي درهم تفضل عن حاجته، وذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول الحنفية^(٣).

القول الثاني: الغنى الذي يحرم معه الزكاة هو ملك خمسين درهماً، أو قيمتها من الذهب، ولم يذكره الإمام الصنعاني، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق بن راهوية^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥).

القول الثالث: الغنى الذي تحرم معه أخذ الصدقة، هو ما تحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة، وإن لم يملك شيئاً، وإن كان محتاجاً حلت له الصدقة، وإن ملك نصاباً بل نصاباً، ولم يذكره الإمام الصنعاني، وهو قول المالكية، والشافعية، والمعتمد عند الحنابلة^(٦).

(1) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (١١٩/٢)، ح ١٦٣٥]؛ أخرجه ابن ماجة في سننه [كتاب الزكاة، باب من تحل له الصدقة (ص: ٢٦٣)، ح ١٨٤١]؛ صححه الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٥٣/٢)، (ح ١٦٣٦).

(2) انظر: القرضاوي: فقه الزكاة (٥٩٠/٢).

(3) انظر: الكاساني: بدائع الصنائع (٤٨/٢)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (٢٦٤/٢).

(4) انظر: الخطابي: معالم السنن (٥٦/٢)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (٢٨١/٣).

(5) انظر: المرادوي: الإنصاف (٢٢١/٣)؛ ابن مفلح: الفروع (٥٩٠/٢).

(6) انظر: الدسوقي: حاشية (٤٩٤/١)؛ النووي: المجموع (٢٢٨/٦)؛ ابن قدامة: المغني (٦٦٤/٢).



سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الأسباب التالية:

١. تعارض الآثار الواردة في ذلك: فقد وردت الآثار متعارضة في هذه المسألة، ومنها حديث ابن مسعود قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوحٌ فِي وَجْهِهِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا الْغْنَى؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنْ الذَّهَبِ»^(١)، وفيه دليل على أن حد الغنى خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب، يعارضها أحاديث أخرى ومنها حديث سهل بن الحنظلية عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْتَرُ مِنْ جَمْرٍ جَهَنَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: مَا يُغْدِيهِ أَوْ يُعْشِيهِ»^(٢)، وفيه دليل على أن حد الغنى هو ما تحصل به الكفاية، فمنهم من استدل بحديث ابن مسعود. فقال: حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

ومنهم من استدل بحديث سهل بن الحنظلية، فقال: حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة هو ما تحصل به الكفاية.

٢. اختلافهم في الغنى هل هو معنى شرعي؟ أم معنى لغوي؟: فمن قال: معنى شرعياً قال: وجود النصاب هو الغنى، ومن قال: أنه معنى لغوياً، اعتبر ذلك أقل ما ينطلق إليه الاسم.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الثاني: الذي يقول بأن حد الغنى الذي يحرم معه أخذ الصدقة، هو ملك مائتي درهم تفضل عن حاجته^(٣).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

- (1) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة؟ وحد الغنى (١١٦/٢)، ح ١٦٢٠]؛ أخرجه ابن ماجة في سننه [كتاب الزكاة، باب من سأل عن ظهر غنى (ص: ٢٦٣)، ح ١٨٤٠]؛ صححه الألباني: صحيح الجامع الصغير (١٠٧٦/٢).
- (2) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة؟ وحد الغنى (١١٧/٢)، ح ١٦٢٩]؛ أخرجه ابن حبان في صحيحه [كتاب الزكاة، باب المسألة والأخذ وما يتعلق به من المكافأة والتناء والشكر (١٨٧٨)، ح ٣٣٩٤]؛ صححه الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٥٣/١).
- (3) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٢٢/٢).

١. إن الشرع جعل الناس صنفين: غنياً تؤخذ منه الزكاة، وفقيراً ترد عليه، فالغني من ملك نصاب الزكاة، والفقير من لم يملك نصاب الزكاة.
٢. الأحاديث التي قدرت حد الغنى بقدر ما يغديه ويعشيه؛ إنما قصد منها تبيين قدر الغنى الذي يحرم معه السؤال.
٣. التفسيرات اللغوية، والأقوال التي جاءت في ذلك، ليس فيها ما تسكن له النفس من الاستدلال؛ لأن المبحث ليس لغوياً حتى يرجع فيه إلى تفسير لغة؛ ولأنه في اللغة أمر نسبي لا يتعين في قدر.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الثاني: الذي يحدد الغنى المحرم لأخذ الصدقة بملك مائتي درهم، فإني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الثالث: الذي يقول بأن حد الغنى المحرم لأخذ الصدقة هو ما تحصل به الكفاية، وذلك للأسباب التالية:

١. حديث قبيصة بن المخارق^(١): ففي هذا الحديث أباح الرسول ﷺ له المسألة حتى يجد القوام أو السداد من العيش، وهذا دليل على أن حد الغنى، هو ما تحصل فيه الكفاية.
٢. الحاجة هي الفقر، والغنى ضدها، فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النصوص، والدليل، على أن الفقر هو الحاجة، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٢)، أي المحتاجون إليه.

(1) ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لقبيصة بن المخارق الذي يسأله في حمالة يحملها، فقال له: "لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل أصابته فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش....". أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب من حل له المسألة (٧٢٢/٢)، ح ١٠٤٤].

(2) سورة فاطر: الآية (١٥).

المسألة الثانية: الزكاة على آل محمد ﷺ .

المسألة الثالثة: صدقة التطوع على آل محمد ﷺ .

نص الحديث: وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبَعِي لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ».

وفي رواية: «وإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ»^(١).

المسألة الثانية

الزكاة على آل محمد ﷺ

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على تحريم الزكاة عليه ﷺ ، واختلفوا في تحريمها على آله.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تحريم الزكاة على آل محمد، ولم ينسبه الإمام الصنعاني لأحد، وهو قول الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: جواز الزكاة على آل محمد، نسبه الإمام الصنعاني إلى أبي حنيفة^(٣).

القول الثالث: إن منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع إليهم، ولم ينسبه الصنعاني لأحد، وقال به أبو سعيد الاصطخري من الشافعية^(٤).

(1) أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة (٧٥٣/٢)، ح ١٠٧٢].

(2) انظر: المرغيناني: الهداية (١٢٢/١)؛ الباجي: المنتقى (١٥٢/٢)؛ النووي: روضة الطالبين (٣٢٢/٢)؛ ابن مفلح: الفروع (٦٣٩/٢).

(3) انظر: الزيلعي: تبیین الحقائق (٣٠٣/١)؛ ابن الهمام: فتح القدير (٢٧٢/٢).

(4) انظر: الشاشي: حلية العلماء (٣٦٦/١).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. الاختلاف في إلحاق آله به ﷺ في التحريم.
٢. الاختلاف في تقدير المصلحة: اختلف العلماء في تقدير المصلحة، فمنهم من قال: أن الزكاة إنما حرمت عليهم لشرفهم برسول الله ﷺ، وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس، ولا مصلحة تقتضي مخالفة النصوص الصريحة.
- ومنهم من رأى أن حرمانهم من خمس الغنائم والفيء، يجعل من المصلحة إعطائهم من الزكاة تعويضاً لهم عما حرموا منه.
٣. الاختلاف في العلة من الحكم: اختلف العلماء في العلة من الحكم، فمنهم من رأى أن العلة في النهي هي شرف النسب، فقالوا: بالتحريم.
- ومنهم من قال: إن العلة في النهي ليس لشرف النسب، لكن لدفع التهمة، ووضع الأسوة الحسنة، وهذه زالت بوفاة النبي ﷺ فقالوا: بالجواز، أو إعطائهم من الزكاة إن حرموا من الخمس.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى موافقة القول الأول: الذي يقول بتحريم الزكاة على آل محمد^(١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

١. حديث المسألة: فهو دليل على تحريم الزكاة على محمد ﷺ وآله.
٢. لا حاجة للتأويل لهذه الأحاديث؛ وإنما يجب التأويل إذا قام على الحاجة إليه دليل.
٣. العلتان المنصوصتان للتحريم هما: تكريم النبي ﷺ وتشريفه لآله من كونهم محلاً للمسألة وشرفهم عنها، فرض خمس الخمس وفيه ما يكفيهم.
٤. منع الخمس ليس معناه أن تحل لهم؛ لأنه لو منع الإنسان عن ماله، وحقه لا يكون منعه تحللاً لما حرم عليه.

(1) نظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٦٢٥).

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الأقوال، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بتحريم الزكاة على آل محمد ﷺ حتى لو منعوا من الخمس، ، فإنني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الثالث: الذي يقول بالتحريم إلا إذا منعوا من خمس الخمس، فإنه يجوز دفعها لهم، وذلك للأسباب التالية:

١. حديث المسألة: فهو دليل على تحريم الزكاة على آل الله ﷺ .
٢. استبعاد الولاية في هذا الزمان الذين لا يراعون لأحد حقاً، فمن المصلحة ألا يحرم آل النبي ﷺ من الزكاة، إن منعوا خمس الخمس في بيت المال، وهذه ضرورة حتى لا نتركهم لمذلة السؤال.
٣. الزكاة فريضة لازمة، وحق معلوم، يتولى الإمام أخذها وصرافها لمن يستحقها، فلا منه فيها لأحد على أحد، مادام الآخذ يأخذها بحقها.

المسألة الثالثة

صدقة التطوع على آل محمد ﷺ

تحرير محل النزاع:

إن التوجه العام عند جمهور الفقهاء تحريم الزكاة على آل محمد ﷺ ، ولكنهم اختلفوا في حكم صدقة التطوع على آل محمد ﷺ .

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: تحريم صدقة التطوع على آل محمد ﷺ ، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول عند المالكية، وقول عند الشافعية^(١).

القول الثاني: جواز صدقة التطوع على آل محمد ﷺ ، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول الحنفية والمعتمد عند المالكية، والصحيح عند الشافعية، وقول الحنابلة^(٢).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. عموم الأدلة التي لم تفرق بين صدقة الفرض، والتطوع: فمن العلماء من قال: إطلاق الصدقة، دليل على أنه يقصد بها صدقة الفرض، وصدقة التطوع، فقال: بتحريمها.

ومنهم من قال: إطلاق الصدقة يقصد بها الفرض دون التطوع، فتحرم الزكاة دون صدقة التطوع.

٢. الآثار المترتبة على أخذ صدقة التطوع: اختلف العلماء بالآثار المترتبة على أخذها، فمنهم من رأى أن الزكاة المفروضة؛ إنما هي أوساخ الناس، كما جاء في حديث المسألة، والمؤدّي في الواجب يطهر نفسه بإسقاط الفرض، فيدنس المؤدى كالماء المستعمل. أما صدقة التطوع، فيتبرع بما ليس عليه، فلا يدنس بها كمن تبرد بالماء، فقال: بتحريم صدقة الفرض دون النقل.

(1) انظر: الخرشي: شرح مختصر خليل (٢/٢١٤)؛ النووي: المجموع (٦/٢٤٠).

(2) ابن الهمام: فتح القدير (٢/٢٧٣)؛ الصاوي: حاشية (٢/١٩٩)؛ البجيرمي: حاشية (٢/٣١٩)؛ البهوتي:

كشف القناع (٢/٢٩١).

ومنهم من قال بالعكس: فإن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع، فقال بتحريم صدقة الفرض والتطوع على آل محمد^(١).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بتحريم الصدقة الواجبة والنافلة عليهم^(٢).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: فهو دليل يعم صدقة الفرض والنفل.
٢. العلة المنصوصة بتكريمه وتشريفه لآله من أن يكونوا محلاً للمسألة، وهذه في صدقة الفرض وصدقة النفل.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بتحريم صدقة التطوع على آل محمد ﷺ، فإنني لا أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وأرجح القول الثاني: الذي يقول بجواز صدقة التطوع على آل محمد ﷺ، وذلك للأسباب التالية:

١. الأحاديث الواردة في تحريم الصدقة على آل محمد يقصد بها صدقة الفرض؛ لأنه عند إطلاق الصدقة يقصد فيها صدقة الفرض دون النفل.
٢. العلة المنصوصة أنها أوساخ الناس تدل على أنها الزكاة الواجبة؛ لأن الناس يطهرون أنفسهم بإسقاط الفرض عنهم.

(1) انظر: ابن حجر: فتح الباري (٤١٥/٣).

(2) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٢٥/٢).

المسألة الرابعة

تفسير آل محمد ﷺ

نص الحديث: وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَشَيْتُ أَنَا وَعَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُعْطِيتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكَتْنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ»^(١).

تحريم محل النزاع:

كان التوجه العام عند جمهور الفقهاء تحريم الزكاة على آل محمد ﷺ، ولكنهم اختلفوا في المراد بالآل وتفسيره.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: آل محمد هم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب، ونسبه الإمام الصنعاني للشافعي، وهو قول بعض المالكية، والشافعية، ومذهب عند الحنابلة^(٢).

القول الثاني: آل محمد هم بنو هاشم، وهم آل علي، وآل العباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث، ولم يذكره الإمام الصنعاني صراحة، ونسبه للجمهور، وهو قول الحنفية، والمالكية، ورواية عن الإمام أحمد^(٣).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء للأسباب التالية:

١. الأحاديث الواردة في هذه المسألة غير واضحة الدلالة.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه [كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطى بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي لبني المطلب وبني هاشم من خمس خيبر (٦٨/٤)، ح ٣١٤٠].
(2) الحطاب: مواهب الجليل (٣٤٥/٢)؛ الأنصاري: أسنى المطالب (٣٩٩/١)؛ ابن قدامة: المغني، (٤١٠/٦).
(3) ابن نجيم: البحر الرائق (٢٦٥/٢)؛ الخرشي: شرح مختصر خليل (٢١٤/٢)؛ ابن مفلح: الفروع (٦٤٠/٢).

٢. الاختلاف في علة مشاركة بني عبد المطلب لبني هاشم في الخمس؛ فمن قال: إن علة المشاركة هي القرابة، قال: إن آل محمد هم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب، وما أخذوه كان استحقاقاً لهم.

ومن قال: إن العطاء لهم كان تفضلاً منه ﷺ للنصرة، جعل آل محمد هم بنو هاشم فقط.

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يفسر آل محمد بأنهم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب^(١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني لترجيحه بالأدلة التالية:

١. حديث المسألة: وفيه دليل على أن بني عبد المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى وتحريم الزكاة عليهم أيضاً دون من عداهم.
٢. استمرارهم على الموالاة في الجاهلية، والإسلام، فصاروا كالشيء الواحد في الأحكام.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بأن آل محمد ﷺ هم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. حديث المسألة: ففي هذا دليل على أن بني هاشم، وبنو عبد المطلب في منزلة واحدة، بدليل قوله: "شيء واحد".

٢. مشاركتهم لبني هاشم في خمس خبير دون الناس، لهو دليل على أنهما في المنزلة سواء.

(1) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٦٢٦).

المسألة الخامسة

الزكاة على موالي آل محمد ﷺ

نص الحديث: وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلَهُ. فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ»^(١).

تحرير محل النزاع:

كان التوجه العام عند جمهور الفقهاء هو تحريم الزكاة على آل محمد ﷺ، وهؤلاء القائلون بعدم جوازها على آله اختلفوا في جواز الزكاة على موالي آل محمد ﷺ.

آراء الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: تحريم الزكاة على موالي آل محمد ﷺ، ذكره الإمام الصنعاني، ولم ينسبه لأحد، وهو قول الحنفية، وقول عند المالكية، والأصح عند الشافعية، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: جواز الزكاة على موالي آل محمد ﷺ، ونسبه الإمام الصنعاني إلى جماعة، وهو المعتمد عند المالكية^(٣).

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء إلى الاختلاف في القياس: فقد اختلفوا في قياس الزكاة على موالي آل النبي ﷺ فمنهم من رأى صحة القياس؛ لأنهم ينتسبون إليهم، وهم بمنزلة القرابة، ومنهم من رأى عدم صحة القياس؛ لأن الموالي ليسوا بقرابة النبي ﷺ، ولم يعوضوا عنها بخمس الخمس.

(1) أخرجه أبو داود في سننه [كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم (١٢٣/٢)، ح ١٦٥٠]؛ أخرجه الترمذي في سننه [كتاب الزكاة، باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ، وأهل بيته ومواليه (٣٧/٣)، ح ٦٥٧]، صححه الألباني: صحيح سنن أبي داود (٤٥٩/١).

(2) المرغيناني: الهداية (١٢٢/١)؛ عليش: منح الجليل (٨٥/٢)؛ الرملي: نهاية المحتاج (١٥٩/٦)؛ البهوتي: شرح منتهى الإرادات (٤٣٤/١).

(3) عليش: منح الجليل (٨٥/٢)؛ الخرشي: شرح مختصر خليل (١٦٠/٣).

ترجيح الإمام الصنعاني:

ذهب الإمام الصنعاني إلى ترجيح القول الأول: الذي يقول بتحريم الزكاة على موالي آل محمد ﷺ (١).

مبررات ترجيح الإمام الصنعاني:

استدل الإمام الصنعاني إلى ترجيحه بالأسباب التالية:

١. حديث المسألة: فهو دليل على أن حكم موالي آل محمد حكمهم في تحريم الزكاة.
٢. ضعف العلل التي تقول بعدم المشاركة في النسب؛ لأنهم ليس لهم في الخمس سهم؛ وهذه العلل لا تقوى على مخالفة النص.

اختيار الباحث:

بعد النظر في أدلة الفريقين، والمبررات التي استند إليها الإمام الصنعاني في ترجيح القول الأول: الذي يقول بتحريم الزكاة على موالي آل محمد ﷺ، فإنني أوافق الإمام الصنعاني فيما ذهب إليه، وذلك للأسباب التالية:

١. حديث المسألة: فهو دليل واضح، وصريح على حرمة الزكاة على موالي آل محمد ﷺ.
٢. الموالي لم يكن لهم أب، وقبائل ينتسبون إليهم غالباً، فكانت نسبتهم لساداتهم، فحرم عليهم ما حرم على ساداتهم، تحقيقاً لشرف مواليتهم.
٣. إنهم بمنزلة القرابة لحديث بن عمر مرفوعاً «الولاء لحمة لحمة النسب لا يُباع ولا يُوهب» (٢)، ويستدل لذلك أيضاً بحديث أبي رافع «إن الصدقة لا تحل لنا، وإن مولى القوم من أنفسهم» (٣).

(1) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٦٢٧/٢).

(2) أخرجه الحاكم في مستدركه [كتاب الفرائض، باب الولاء لحمة لحمة النسب (٣٤/٣)؛ أخرجه ابن حبان في صحيحه [كتاب البيوع، باب البيع والمنهي عنه (٣٢٦/١١)، ح ٤٩٥٠]، صححه الألباني: صحيح الجامع الصغير (١٢٠١/٢).

(3) أخرجه النسائي في صحيحه [كتاب الزكاة، باب مولى القوم منهم (١٠٧/٥)، ح ٢٦١٢]؛ الحاكم في مستدركه [كتاب الزكاة، باب تحريم الصدقة على بني هاشم (٤٠٤/١)]، صححه الألباني: صحيح سنن النسائي (٢٣٤/٢).

المبحث الثاني صدقة التطوع

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم تصدق الرجل بجميع ماله.

المسألة الثانية: زكاة المرأة على زوجها.

المسألة الأولى

حكم تصدق الرجل بجميع ماله

⤵ : ﷺ :

()

:

()

:

:

:

()

:

()

:

:

[(/)] (1)

]

[(/)

(/)

:

(2)

(/)

(/)

:

(3)

(/)

:

(/)

(/)

:

(/)

:

(4)



.

(.)

.

:

:

(.)

:

:

: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(١)

: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^(٢)

(1)

﴿

﴾:

:

: ﴿

:

:

:

: ﴿

:

[(/)

]

﴾.

]

(/) .

[(/)

: (/) . (2)

: () . (3)

: () . (4)



:

:

:

()

(/) .



(1) : :

المسألة الثانية

زكاة المرأة على زوجها

﴿ : ﴾ :

:

ﷺ :

﴿ () ﴾ .

:

()

.

:

:

:

﴿ () ﴾ .

:

﴿ () ﴾ .

:

:

:

:

]. (/)

] (1)

.(/) : (/) : (2)

: (:) : (/) : (/) : (3)

.(/)

.(/) : (/) : (/) : (4)



بسم الله



المبحث الثالث

قسمة الصدقات

وفيه خمسة مسائل:

المسألة الأولى: حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة.

المسألة الثانية: الزكاة على آل محمد ﷺ .

المسألة الثالثة: صدقة التطوع على آل محمد ﷺ .

المسألة الرابعة: تفسير آل محمد ﷺ .

المسألة الخامسة: الزكاة على موالي آل محمد ﷺ .

المسألة الأولى

حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة

: : ﴿ : ﴾ :

﴿ () .

:

()

:

:

:

﴿ () .

:

()

﴿ () .

:

﴿ () .

[(/)] (1)

[(:)]

﴿ (/) (/) ﴾ . :

﴿ (/) ﴾ : : (2)

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (3)

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (4)

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (5)

﴿ (/) ﴾ : (/) : (/) : : (6)



..... :

.....

.....

.....

.....

:

:

:

:

:()

ﷺ

: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى

اللَّهِ﴾ ()

":

ﷺ

(1)

:

[(/)]

]

"....

.()

:

(2)



المسألة الثانية: الزكاة على آل محمد ﷺ .

المسألة الثالثة: صدقة التطوع على آل محمد ﷺ .

﴿ : ﷺ : ﴾

﴿ . ﴾

﴿ () ﴾ : ﴿ () ﴾

المسألة الثانية

الزكاة على آل محمد ﷺ

:

ﷺ

:

:

:

()

()

:

:

()

(/)

]

(1)

.[

(/)

:

(/)

:

(/)

:

:

(2)

.(/)

:

.(/)

:

(/)

:

:

(3)

.(/)

:

:

(4)



:

:

ﷺ

:

:

ﷺ

:

:

:

:

ﷺ

:

()

:

:

:

ﷺ

:

ﷺ

:



:

عَلَيْهِ
السلام

:

:

:

عَلَيْهِ
السلام

:

عَلَيْهِ
السلام



المسألة الثالثة

صدقة التطوع على آل محمد ﷺ

:

ﷺ

ﷺ .

:

:

ﷺ

:

()

ﷺ

:

()

:

:

:

:

:

:

:

:

(/) .

(/) :

(1) :

(/) :

(/) :

(/) :

(2)

(/) .



()

()

ﷺ

ﷺ

(1) : : (/) .

(2) : : (/) .



:

:

ﷺ

:

:

:

()

:

:

:

:

ﷺ

:

:

:

" " :



الفصل الثالث

الصيام والاعتكاف

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصوم بعد النصف الأول من شعبان والرؤية.

المبحث الثاني: النية، والوطال، والقبلة، والحجامة في الصوم.

المبحث الثالث: العمد، والنسيان، والسفر، والكفارة، والجنب، وصيام الولي.

المبحث الرابع: صوم التطوع، وما نهى عن صومه.

المبحث الخامس: الاعتكاف وقيام رمضان.

المبحث الأول

الصوم بعد النصف الأول

من شعبان، والرؤية

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: الصوم بعد النصف الأول من شعبان.

المسألة الثانية: صوم يوم الشك.

المسألة الثالثة: اختلاف المطالع.

المسألة الرابعة: إفطار الواحد إذا انفرد برؤية هلال شوال وحده.


المسألة الخامسة: خبر الواحد في ثبوت هلال رمضان.

المسألة السادسة: خبر الواحد في ثبوت هلال شوال.

:
 .()
 :
 .()
 :
 :
 .()

: ﷺ
 .()
 :
 .()
 :
 .()
 :
 .()

.(/) : (/) : : (1)
 .(/) : (/) : : (2)
 .(/) : : (3)
] (/) (4)
 (/) [(/)
 .(/) : [(5)
 : ﷺ : ﷺ

] ﷺ
 .[(/)
 .(/) : (/) : : (6)


:

:

()

:

:

:

()

:

:

:

:

(1) : : (/) .

(2) (:) .



:

:

:

()

:

()

()

:

:

:

()

:

:

:

":

":

":

(/)

:

:"

:

(/)

:

(/)

:

.(/)

☪ : ☪

:

(2)

]

☪

]

[(/)

:

[(/)

.(/)

[(/)

]

(3)

.(/)

"

:

.(/)

:

(4)



..... :

.....

.....

.....

..... () () () :

..... :

..... :

..... :

..... :

.....

.....

.....

..... :

(:) (1)

..... : (2)

.....] : [(/) (3)

..... : (3)

.....] : [()

.....] : [(/)



المسألة الثالثة: اختلاف المطالع.

المسألة الرابعة: إفطار الواحد إذا انفرد برؤية هلال شوال وحده.

﴿ : ﷺ : ﴾
 .()﴿

المسألة الثالثة اختلاف المطالع

:

()

:

:

:

()

:

()

(1)] [(/)

[(/)

: () : : (2)

.(/)

.(/) : (/) : (/) : : (3)



:

:

:

:

()

:

:

:

:

:

:

:

()

:

:

()

:

:

:

(1) : (/) : (/) .

(2) : : (/) .

(3) : : (:) .

(4) >

﴿

:

]

[(/) .



:

.

:



:

:

()

:

"

" :

:

:

:

:

:

:

:

.

.

.

.

()"

:

ﷺ

(1) : : (/) .

(2) : : (:) .



:

:

()

:

:

" "

:

:

:

()

:()

:

:

:

:

:

.(/) : : (1)

.(/) : : (2)

. (:) (3)



()

(/)



_____ : (1)

المسألة الخامسة: خبر الواحد في ثبوت هلال رمضان

المسألة السادسة: خبر الواحد في ثبوت هلال شوال

بسم الله

: :

()

المسألة الخامسة

خبر الواحد في ثبوت هلال رمضان

:

.

:

:

:

()

:

()

:

()

(/)

_____] (1)

]

[

.(/)

:

[(/)

.(/) : (/) : : (2)

.(/) : : (3)

.(/) : (/) : : (4)



المسألة السادسة

خبر الواحد في ثبوت هلال شوال

:

.

:

:

:

()

:

()

()

()

:

:

:()

()

(/) : (/) : (/) : : (1)

.(/) :

.(/) : (/) : : (2)

.(/) : : (3)

.(/) : : (4)

.(/) : : (5)

.(/) : : (6)



()

()

:

:

:

()

:

:

:

ص

()

:

:

:

(:)

(1)

ص : ص

(2)

ص

ص

]

ص

.(/)

: [(/)

(3)

.(/)

:

(4)

ص

ص

(/)

]

ص

.[(:)]

:

[



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المبحث الثاني

النية، والوصال، والقبلة، والحجامة في الصوم

وفيه خمسة مسائل:

المسألة الأولى: تبييت النية في الصوم.

المسألة الثانية: وصال الصوم.

المسألة الثالثة: القبلة والمباشرة للصائم.

المسألة الرابعة: إذا قبل أو نظر أو باشر فأنزل أو أمذى.

المسألة الخامسة: الحجامة في الصوم.

المسألة الأولى تبييت النية في الصوم

عن أبي بصير رضي الله عنه :
 قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام :
 ما نية الصائم ؟

قال : نية الصائم
 أن يصوم لله تعالى
 في شهر رمضان
 من أجل الله تعالى
 وأهله الطيبين
 الطاهرين عليهم السلام .

()

()

()

()

[(/)] (1)
 : [(/)]

[(/)] (2)
 .(/)

.(/) : : (3)

.(/) : (/) : : (4)

.(/) : (/) : : (5)

.(/) : (/) : : (6)



:

:

:()

.

:()

()

:

.

:()

:

:

.

(1) : : (/) .

(2) ﴿ ﴾

(/)

]

﴿

]

[

.(/)

: . :

: .

﴿

﴾ :

(3)

﴿

:

:

(/)

]

.[

.(/)

:

(/)

:

:

(4)



بسم الله الرحمن الرحيم

:

()

()

:

"

"

(1) : (/) .

(2) : (/) .



المسألة الثانية وصال الصوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

:

:

()

:

:

()

:

:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

:

:

:

()

:

()

:

(1)

(/)

:

[(/)

] (2)

[(/)

]

(/) : (3)

(/) : (4)



ﷺ

:

()

:

()

:

:

:

()

()

:

:

ﷺ

:

:

:

:

:

(/) : (/) : : (1)

(/) : (/)

(/) : (/) : (2)

: . : . ﷺ : (3)

]

.(/)

:

ﷺ

(4)

ﷺ

:

:

:

]

(/)



..... :

..... :

..... :

..... ()

..... :

..... :

..... :

..... :

.....

.....

..... -

..... ()

..... ()

.....

.....

..... -

..... :

..... :

..... (/) : : (1)

[(/)] (2)

..... (/) : [(/)]

[(/)] (3)

..... (/) : :



:

:

.

.

عَلَيْهِ
الْحَمْدُ

.

()

.

.



المسألة الثالثة: القبلة، والمباشرة للصائم.

المسألة الرابعة: إذا قبل، أو نظر، أو باشر فأنزل، أو أمدى.

﴿﴾ : ﴿﴾ : ﴿﴾

المسألة الثالثة

القبلة والمباشرة للصائم

:

:

:

﴿﴾

:

:

﴿﴾

﴿﴾

:

:

﴿﴾

:

:

﴿ / ﴾

:

:

(1)

[

﴿ / ﴾

]

(2)

﴿ / ﴾

]

.[

﴿ / ﴾

:

﴿ / ﴾

:

(3)

﴿ / ﴾

:

:

(4)

﴿ / ﴾

:

:

(5)

﴿ / ﴾

:

:

(6)



· : ·

:

:

:

()

:

:

:

:

:

:

:

:

:

-

-



المسألة الرابعة

إذا قبل، أو نظر، أو باشر، فأنزل، أو أمذى

:

:

:

()

:

()

()

:

()

:

()

:

()

:

:

(:) ()

(1)

(/) :

:

:

(2)

(:)

:

(/)

(/)

:

(3)

(/)

(/)

:

(4)

(/)

:

(5)

(/)

(/)

:

(6)



..... :

:

:

:

:

:

()

:

:

:

:

:

:



المسألة الخامسة الحجامة^(١) في الصوم

ﷺ

()

:

:

:

:

:

:

()

()

:

:

()

:

:

:

(1)

(:)

:

[(/)

]

(2)

:

[(:)

]

(/)

(/)

:

(/)

:

(3)

(/)

:

(4)

:

(/)

:

(/)

:

(5)

(/)



:()

()

:

()

:

:

.

:

:

:

:

.

:

:

:

:

"

"

:

.

:

:

:()

:

:

:

:()

.(/) : : (1)

⤴ ⤵ (2)

. [(/)] ⤴ ⤵ (3)

] [(/)

.(/) [(/)

.(/) : : (4)

.(/) : : (5)



:

:

_()

()

-

:

.

ﷺ

:

.

ﷺ

.

:

:

:

.

ﷺ

.

.

.

ﷺ

ﷺ

:

()

(:) (1)

(:) (2)

(:) (3)



()

()

()

-

-

-

-

(1) : : (/)

(2) : : (/) : (/)

(3) : : (:) : ()



المبحث الثالث

العمد، والنسيان، والسفر، والكفارة، والجنب، وصيام الولي

وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى: الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً.

المسألة الثانية: صيام من استقاء في رمضان.

المسألة الثالثة: الصوم في السفر.

المسألة الرابعة: إنشاء السفر بعد الفجر في رمضان.

المسألة الخامسة: هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟.

المسألة السادسة: فدية الشيخ الكبير.

المسألة السابعة: الكفارة لمن جامع في نهار رمضان عمداً.

المسألة الثامنة: ترتيب الكفارة.

المسألة التاسعة: القضاء لمن جامع في نهار رمضان عمداً.

المسألة العاشرة: صوم من أصبح جنباً.

المسألة الحادية عشر: صوم الولي.

المسألة الأولى

الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً

﴿...﴾ : ﴿...﴾ :

﴿...﴾ .

﴿...﴾ .

﴿...﴾

:

()

:

:

:

﴿...﴾ .

:

﴿...﴾ .

[(/)] (1)

. [(/)]

[(/)] (2)

]

. [(/)] [(/)

. (:) : : (3)

. (/) : (/) : : (4)

. (/) : (/) : : (5)



:

()

:

:

:

.

.

:

:

.

:

.

:

.

.

:

:

()

:

:

:

.

"

"

:

"

"

:

.

.

(/) :

(/) :

:

:

(1)

(/) :

:

:

(2)



ﷺ

ﷺ :

() ﷺ

()

" :

ﷺ

()"

()

(1) : () .

(2) : : (/) .

(3) : (/) .

(4) (:)



المسألة الثانية

صيام من استقاء في رمضان

﴿ : ﴾

:

:

﴿ () ﴾

()

()

:

()

:

:

:

﴿ () ﴾

:

﴿ () ﴾

()

:

:

:

()

(/)

:

:

.

:

(1)

﴿ (/) ﴾

:

(/)

:

:

.

:

(2)

﴿ (/) ﴾

:

[(/)

]

(3)

:

[(/)

]

﴿ (/) ﴾

﴿ (/) ﴾

:

(/)

:

:

(4)

﴿ (/) ﴾

:

(/)

:

(/)

:

:

(5)

﴿ (/) ﴾

:

(6)

﴿ (/) ﴾

:

:

(7)

﴿ (/) ﴾

:

(/)

:

(8)



:

:

:

:()

:

:

:

:()

:

:

:

:()

:

:

:

.

.

:

﴾ : ﴿

:

(1)

(/)

]

﴿

]

[

.(:)

[(/)

.(/)

:

(/)

:

(2)

.(/)

:

(3)



() () .

:

:

:

:

:

() .

(:) .



(1) : : (/)

المسألة الثالثة: الصوم في السفر.

المسألة الرابعة: إنشاء السفر بعد الفجر في رمضان.

المسألة الخامسة: هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟.



:

:

:

:



(.)

المسألة الثالثة

الصوم في السفر

:

:

:

:

(.)

:

(.)

(.)

]

(1)

[(/)

:

(/)

:

(/)

:

(2)

.(/)

:

(/)

(3)

.(/)

:

(4)

.(/)

:

(4)



:

:

:()

﴾

.

.

:

:

()

:

.

()

()

()

(1) : () .

(2) : : () / .

(3) : ﴿﴾

]

﴾

[(/)] [(/)]

(4) : ﴿﴾ : ﴿﴾

[(/)] " " [(/)]

[(/)]

(5) ﴿﴾

]

﴾

[(/)] [(/)] [(/)]



..... :

()

()

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :

..... :



()"

عَلَيْهِ

" "

عَلَيْهِ

عَلَيْهِ

()"

"

()

(1) : (/) .

(2) () .

(3) : (/) .



المسألة الرابعة

إنشاء السفر بعد الفجر في رمضان

:

()

.

:

:

:

()

:

()

:

:

()

ﷺ

()

ﷺ

:

ﷺ

﴿ :

()﴾

(1) : : (/) : (/) .(/)

(2) : : (/) : (/) .(/)

(3) : : (/) : (/) .(/)

(4) : : (/) .(/)

(5) (:)

(6) .() :



..... :

..... :
..... :

..... :

..... :
..... ()

..... :

..... :

..... :

..... :

..... : ()

..... :

..... :

..... :

..... : ()

(1) : : (/)

(2) : ()

(3) :

..... : :
[(/)]

(/)



:()

﴿

[(/)

:

:

﴾ :

:

]

(1)

(/)



:

المسألة الخامسة

هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟

:

:

:

:

:

()

:

()

:

()

:

:

:

()

()

(/) : (/) : (/) : : (1)

(/) :

(/) : (/) : (2)

(/) : (/) : (3)

(:) (4)

ﷺ

ﷺ

(5)

.

[(/)]



:

() :

()

:

ﷺ :

()

:

:

(*)

()

:

(:) (1)

: ﷺ (2)

ﷺ :

]

[(/)

(/) : : (3)

: (*)

ﷺ :

ﷺ :

[(/)]

]

[(/)]

: (/) : : [(/)]

.(:) : (/)

.(/) : : (4)



()

بسم الله

بسم الله



المسألة السادسة فدية الشيخ الكبير

﴿ : ﴾ :

﴿ () ﴾ .

:

()

()

:

:

:

﴿ () ﴾ .

:

﴿ () ﴾ .

:

﴿ () ﴾ .

[(/)] (1)

[(/)]

﴿ (/) ﴾ .

﴿ (:) ﴾ : : (2)

﴿ (/) ﴾ : : (3)

: (/) : (/) : : (4)

﴿ (/) ﴾ .

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (5)

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (6)



:

:

:

:

-

- ﷺ

" "

:

:

:

:()

»

()

()

:

(1) : () .

:

:

(2)

»

»

"

[(/)] .

"

: :

:

.(/)

: (/)

.(/)

: : (3)



()

_____ :





_____ (1) (:)



المسألة السابعة: الكفارة لمن جامع في نهار رمضان عمداً.

المسألة الثامنة: ترتيب الكفارة.

المسألة التاسعة: القضاء لمن جامع في نهار رمضان عمداً.

:  :
 : . : : .
 : . : : . :
 : .  :
 ()
 .  : .

المسألة السابعة

الكفارة لمن جامع في نهار رمضان عمداً

:

()

.

:

:

: . : (1)

. (/)

] (2)

[(/)

. [(/)

. (/) : : (3)



:

()

:

()

:

:

:

:

()

:

:

:

()

:

:

:

()

:

:

:

:

(/)

(/)

(/)

(/)

(/)

(/)

(/) : (/) : : (1)

(/) : (/)

(/) : (/) : (2)

(/) : : (3)

(/) : : (4)

(/) : : (5)



﴿ () ﴾ : ﴿ () ﴾ .

:

:

:

:

﴿ () ﴾

﴿ () ﴾

﴿ () ﴾

[(/)] (1)

.(/) : [(:)] (2)

[(/)] .(/) : (/) : : (3)



المسألة الثامنة

ترتيب الكفارة

:

:

:

:

()

:

()

:

:

:

()

(1) : (/) :

(/)

(2) : (/) :

(:) (3)



" "

()

:

.

:

:

()

:

:

.

:

:

()

:

:

:

. (/) : (/) : : (1)

. (/) : : (2)

. (/) : : (3)



:

:

:

:

.

.

.

.

.

"

" ()

ﷺ

.



المسألة التاسعة

القضاء لمن جامع في نهار رمضان عمداً

:

()

.

:

:

:

()

:

()

:

()

()

:

:

()

:

(1) : : (/) : (/) .(/)

(2) : : (/) : (/) : (/)

(/) : (/)

(3) : : (/) .(/)

(4) : : (/) : (/) .(/)

(5) : : (/) .(/)

(6) (:)



:

:

:

()

:

:

:()



ﷺ

:

:

:

()

() " "

" "

(1) : : (/) .

(2) : () .

(3) : : (/) .

(4) : : (/) .



المسألة العاشرة صوم من أصبح جنباً

عَلَيْهِ السَّلَامُ :

()

()

()

()

[(/)] (1)

. [(/)] (2)

(/) : (/) : (3)

(/) : (/) :

(/) : (/) : (4)



()

:

:

:

:

.

()

:

:

.

:

:

()

:

.

:

ﷺ

:

:

()

ﷺ :

:

(1)

"

[(/)]

﴿

:"

(/)

(/)

:

(/)

:

:

(2)

(/)

:

:

(3)

(/)

:

:

(4)



:

()

()

بسم الله

بسم الله

(1) : : (/)

(2) :



المسألة الحادية عشر

صوم الولي

سؤال :  : 

جواب :  .

:

()

:

:

:

()

()

:

()

:

()

[(/)] (1)

[(/)]

(/) : (2)

(/) : (3)

(/) : (4)

: (/) : (/) : (5)

(/)

(/) : (/) : (6)



:

:

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾^(١):

:

:

()

:

()



()

() : (1)

(/) : (/) : (2)

(/) : (3)

: ﴿

: . : :

[(/)] [(/)]

[(/)] (4)

[(:)]

(:)



..... :

()

()

()

..... (:) (1)

..... (/) : : (2)

..... (/) : : (3)



المبحث الرابع

صوم التطوع وما نهى عن صومه

وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى: صوم ست من شوال.

المسألة الثانية: صوم يوم الجمعة.

المسألة الثالثة: صوم يوم عرفة للحاج.

المسألة الرابعة: صوم الدهر.

المسألة الأولى

صوم ست من شوال

﴿ : ﴾

:

﴿ () .

:

:

:

:

﴿ () .

:

﴿ () .

:

:

:

.

:

_____] (1)

. [(/)

: (/) : (/) : (/) (2)

. (/) : (/)

. (/) : (/) : (/) (3)





المسألة الثانية صيام يوم الجمعة

﴿ : ﷺ ﴾

:

﴿ () ﴾

:

()

:

:

:

﴿ () ﴾

:

﴿ () ﴾

:

﴿ () ﴾

:

:

:

.

[(/)] (1)

﴿ (/) ﴾ : : (2)

﴿ (/) ﴾ : (/) : (3)

﴿ (/) ﴾ : : (4)

﴿ (/) ﴾ : (/) : : (5)



:()

:

:

:

:

:



()

ص

()

()

ص



(1)

:

]



[(/)

[(/)

]

(2)

[(:)

:

(:)

(3)

(:)

: :

(4)



المسألة الثالثة

صوم يوم عرفة للحاج

عَلَيْهِ



:

()

:

()

:

:

:

()

:

()

:

()

[(/)] (1)

[(:)]
.(:)

.(/) : (/) : : (2)

.(/) : : : (3)

.(/) : (/) : : (4)

: (/) : (/) : : (5)

.(/) : (/)



:

:

:

()

ﷺ

ﷺ

()

()

ﷺ :

()

(:) .

(/) :

(1) :

ﷺ

(2)

:

:

[(/)

]

ﷺ

. [(/)

]

(/) .

: :

(3)

[(/)

]

(4)

: [(/)

]

. [(/)



المسألة الرابعة صوم الدهر

سؤال : صوم الدهر :
 جواب : صوم الدهر :

هو : صوم الدهر :
 وهو : صوم الدهر :

:

:

:

:

()

:

()

:

:

()

:

:

()

[(/)

] (1)

]

. [(/)

] (2)

. [(/)

] (3)

. () : : (4)

. (/) : (/) : (/) : : (5)

. (/) : (/) : : (6)



:

()

:

:

:

.

()

.

:

.

:

:

.

:

:

:

:

:

()

:

:

.

:

.

.

ﷺ

.

(1) : : (/) : (/) .

(2) (:) .

(3) : : (/) .



:()

ﷺ

:

:

:

:

:

()

:

ﷺ

ﷺ

()

﴾

﴿

(1)

]

[

(/)

[

(/)

: "

"

.(/)

(2)

:

.(/)

:

.(:)

:

:

(3)



":

"()"



المبحث الخامس

الاعتكاف وقيام الليل

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: أول وقت الاعتكاف.

المسألة الثانية: زيارة المريض، وشهود الجنازة للمعتكف.

المسألة الثالثة: خروج المعتكف لشهود الجمعة.

المسألة الرابعة: ليلة القدر، أي ليلة هي؟

المسألة الخامسة: شد الرحال لزيارة الصالحين أحياءً وأمواتاً.

المسألة الأولى أول وقت الاعتكاف

عنه : :
عنه

()

:

()

عنه

:

:

:

()

()

:

()

:

()

[(/)] (1)

[(/)]

(/) : : (2)

(/) : : (3)

(/) : : (4)

(/) : : (5)

: (/) : (/) : (/) : : (6)

(/)



:

:

:

:

()

:

:

:

:

()

:

:

:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(1) : : (/) .

(2) : : (/) .



:

:

:

ﷺ

:

:

()

:()

ﷺ

(1) : : (/) .

(2)

ﷺ

ﷻ

]

.....

[(/) .

ﷺ



المسألة الثانية: زيارة المريض، وشهود الجنابة للمعتكف

المسألة الثالثة: خروج المعتكف لشهود الجمعة

✎ :

✎ ()

المسألة الثانية

زيارة المريض، وشهود الجنابة للمعتكف

:

()

:

:

:

()

:

()

()

[(/)] (1)

(/) :

(/) : (/) : (/) (2)

: (/) : (/) : (/) (3)

(/) : (/)

(/) : (/) (4)

(/) : (/) : (/) (5)



:

:

" "

:

:

()

:

:

:

:

:

ﷺ :

()

-

ﷺ

ﷺ :

()

-

(1) : : (/) .

(2) [(/) ()]

(3) [(/) (:)] .



.

_____:

.

()

.



المسألة الثالثة

خروج المعتكف لشهود الجمعة

:

:

:

:

()

:

()

:

:

:

:

:

(1) : : (/) : (/) .

(2) : : (/) : (/) :

.(/) :



:

:

()

:

:

:

:

:

:

:

.

.



المسألة الرابعة

ليلة القدر، أي ليلة هي؟

﴿...﴾ :

﴿...﴾

:

:

()

:

:

﴿...﴾

:

﴿...﴾

:

﴿...﴾

:

﴿...﴾

[(/)] (1)

﴿...﴾ :

﴿...﴾ : (2)

﴿...﴾ : (3)

﴿...﴾ : () : (4)

﴿...﴾ : (/) : (5)

﴿...﴾ : (/) : (6)



()

()

()

()

:

:

()

:

()

_____ (1)

]. [(/)

(2)

]. [(/)

]. [(/) (3)

]. [(/) (4)

]. [(/) (5)

]. [(/) (6)



:

:

:

:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المسألة الخامسة

شد الرحال لزيارة الصالحين أحياء وأمواتا

الشيخ : $\frac{1}{2}$:
 . () :

:

:

()

:

:

:

()

:

()

]

(1)

]

[(/)

. [(/)

. (/) : (/) : (2)

. (/) : (/) : (3)

: (/) : (/) : (4)

. (/) : (/)



:

:

:

:

.

:

:

:

.

:

.

:

:

.

:

:

:

()

:

:

:

.

:()

.

(1) : : (/) .

(2)

ﷻ

ﷻ

ﷻ

ﷻ

-

[(/)] .

[(/)]



.

:

:

:

:

:

":

"()"

:

"

"

:

"()"



"()"

ﷺ

:

(1) : (/) .

(2) : : (/) .

(3) [(/)] :



_____:



الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

وتتلخص أهم النتائج التي انتهت إليها من خلال البحث فيما يلي:

٧ ما يتعلق بمنهج الصنعاني:

١. تحريه لأقوال العلماء: الإمام الصنعاني يتحرى أقوال العلماء وينسبها إليهم، وفي بعض الأحيان لا ينسبها لأحد، وقد ينسب الأقوال غير المعتمدة للمذهب إلى المذهب.
٢. إغفال بعض الآراء: الإمام الصنعاني أغفل بعض الآراء ولم يذكرها ويحتمل لعدم أهميتها، ويحتمل لعدم ثبوت دليلها عنده، وبعد النظر في البحث يتبين لنا بأن الإمام الصنعاني أغفل أقوال معتمدة عند المذاهب الأربعة.
٣. التحرر من التعصب المذهبي: الإمام الصنعاني متحرر من التعصب المذهبي والتقليد وهو يتبع الدليل أينما وجد على حسب اجتهاده.

٧ ما يتعلق بالمسائل والقضايا الفقهية التي بحثها الإمام الصنعاني:

١. وجوب الزكاة فيما يسهل على النفوس إخراجها، وذلك فيما قلت مؤونته، وكثر نماءه، ولذلك كان ترجيحي للرأي الذي يقول بأن السوم شرط في وجوب زكاة الغنم والإبل والبقر.
٢. الشريعة الإسلامية ما تركت الأمر للمتهاونين، وللطامعين الذين يمتنعون عن أداء الواجبات لذلك شرعت العقوبات المالية الرادعة حتى تستقيم أحوالهم، ويعودوا إلى رشدهم، ولذلك كان جواز العقوبة المالية؛ لردع هؤلاء بإنقاص مالهم عن طريق التخريم لبخلهم، وامتناعهم عن أداء الحقوق، وكذلك لتوافقه مع مقاصد الشريعة في عدم التسوية بين الملتزم وغير الملتزم.
٣. أوجبت الشريعة الإسلامية الزكاة في المال النامي، لذلك كان ترجيحي للرأي الذي يوجب الزكاة في مال الصبي، والمجنون، وفي عدم وجوب الزكاة في الحلية؛ لأنها تراعي الحاجة الفطرية للنساء من التزين والتجمل.
٤. الإسلام يعلمنا عدم التردد، والجزم في العبادة، وهذا أصل تربوي من الأصول الواضحة، ولما كان يوم الشك فيه تردد وشك كان النهي عن صومه.

٥. الشريعة جاءت بدفع الفساد، والضرر عن الإنسان، والموازنة بين الدين، والحياة، والوسطية، والاعتدال في كل شيء، لذلك كان النهي عن الوصال، وصوم الدهر، وصوم الحاج يوم عرفة.
٦. الشريعة فرقت بين المتعمد فعل الخطأ، وبين الناسي والمكره في سائر العبادات لذلك كان القول بصحة صوم من أكل أو شرب أو جامع ناسياً، وبعدم صحة صوم من استقاء عمداً.
٧. الشريعة الإسلامية أوجبت الوحدة بين المسلمين، والابتعاد عن وسائل الخلاف والشقاق، ولما كان توحيد صوم المسلمين في جميع البلدان مما يقوي ذلك، رجحت القول بأنه لا عبرة باختلاف المطالع، مع التأكيد بأنه إن لم نصل إلى الوحدة الكلية، فلا بد أن نحرص على الوحدة الجزئية بين أبناء الإسلام في القطر الواحد.

ثانياً: التوصيات:

١. الاهتمام بعلم الفقه، وتوجه الجهود نحو عرضه بأسلوب ميسر سهل التداول خالٍ من التعقيدات والتفريعات.
٢. خدمة كتب التراث، وتحقيقها، ودراستها لما فيها من كنوز، وفوائد عظيمة، تثرى مكتبتنا الإسلامية.
٣. يجب الاهتمام في كتب أحاديث الأحكام، والتي جمعت بين الحديث، والفقه حتى يتم التلازم بينهما، ويجب الاستمرار في دراسة هذه الكتب لتصل الشخصية العلمية على البروز في العلمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات

رقم الآية	الآية الكريمة	الصفحة
٧ سورة البقرة:		
١٢٦، ١٢٧	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ.....﴾	١٨٤
١١٥، ١١٩، ١٣٦	﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ.....﴾	١٨٥
٩٧، ١٣٩	﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ.....﴾	١٨٧
٨	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ.....﴾	٢١٩
١١٠	﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ.....﴾	٢٢٥
٢٩	﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ.....﴾	٢٦٧
٧ سورة التوبة:		
٢٠، ٤٣	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ.....﴾	١٠٣
٧ سورة النحل:		
٦	﴿... فِيهِ تَسْيِيمُونَ.....﴾	١٠
٧ سورة فاطر:		
٥٧	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ.....﴾	١٥
٧ سورة محمد:		
١١٨	﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ.....﴾	٣٣
٧ سورة النجم:		
١٤٢	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى.....﴾	٣٩
٧ سورة الحشر:		
٤٩	﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.....﴾	٩
٧ سورة الإنسان:		
٤٩	﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا.....﴾	٨
٧ سورة الطارق:		
١٠٠	﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ.....﴾	٦

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

رقم الصفحة	الحديث الشريف	٢٥
١١٩	أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو	١.
١١	أتى معاذ بوقص البقر والعسل	٢.
١٧٠	أريت ليلة القدر ثم أنسيتها	٣.
١٠	أعطاني سماك بن الفضيل كتاب النبي ﷺ	٤.
٣٠	أمر رسول الله ﷺ أن يحرص	٥.
٤١	أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر	٦.
٤٩	أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فوافق	٧.
٣، ٧، ٢١، ٢٦	أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب	٨.
٧٩، ٦٧	أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى	٩.
٣٥	أن امرأة أنت النبي ﷺ ومعها	١٠.
١٢٦، ١٢٨	أن أنساً رضي الله عنه ضعف قبل موته	١١.
١٠	أن البقر يؤخذ منها	١٢.
١٧٠	أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أرادوا	١٣.
١٣١، ١٣٢	أن رجلاً أكل في رمضان	١٤.
١٣٩	أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه	١٥.
٩٧	أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة	١٦.
٤٦	أن رسول الله ﷺ فرض الزكاة	١٧.
١٦٩	أن رسول الله ﷺ كان يعتكف	١٨.
١٥٤	أن ناساً اختلفوا عندها في صوم	١٩.
١٠٢	أن النبي ﷺ أتى على رجل بالبقيع	٢٠.
١٠٣، ١٠٤	أن النبي ﷺ احتجم	٢١.
٦٥	أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة	٢٢.
٩	أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن	٢٣.
١٥١	أن النبي ﷺ دخل عليها وهي صائمة	٢٤.
٣١	أن النبي ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة	٢٥.
٣١	أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس	٢٦.

١٣٧	٢٧ . أن النبي ﷺ كان يصبح
١٥٢	٢٨ . أن النبي ﷺ نهى عن صوم
١١٠ ، ١٠٩	٢٩ . أنها كانت عند رسول الله ﷺ فأتى
٨٩	٣٠ . أنه ﷺ بعث رجلاً ينادي
١٠٤ ، ١٠٣	٣١ . أنه ﷺ رخص في الحجامة
١٢١ ، ١١٨ ، ١١٥	٣٢ . أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى مكة في رمضان
١٢٣ ، ١٢٢	٣٣ . أنه قال: يا رسول الله، إني أجد
٢١	٣٤ . اتجروا في أموال اليتامى
٨٥	٣٥ . اختلف الناس في آخر يوم
٧١ ، ٧٠	٣٦ . إذا انتصف شعبان
٧٥	٣٧ . إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه
٢٤	٣٨ . إذا كان بعلاً العشر، وفيما سقى
٢٦ ، ١٦	٣٩ . إذا كانت لك مائتا درهم
١٣٨	٤٠ . إذا نوى للصلاة صلاة الصبح
١٣٥ ، ١٣٠	٤١ . استغفر الله وصم يوماً
١٦٢	٤٢ . اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط
١٧٠	٤٣ . التمسوها في العشر الأخير
٦٦	٤٤ . إن الصدقة لا تحل لنا وإن مولى
٥٨	٤٥ . إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما
١٦٤	٤٦ . إن كان رسول الله ﷺ ليدخل على
٢٢	٤٧ . إن الله يحب أن تؤتى رخصه
١٠	٤٨ . بأن الأمر الأول بأخذ تبيع
١٧٠	٤٩ . تحروا ليلة القدر
٨١	٥٠ . تراءى الناس الهلال، فأخبرت
١١٣ ، ١١٢	٥١ . ثلاث لا يفطرن الصائم
١٥٣	٥٢ . ثلاث من كل شهر
٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢	٥٣ . جاء أعرابي إلى النبي ﷺ
١٤٤ ، ١٤٢	٥٤ . جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ
٥١	٥٥ . جاءت زينب امرأة ابن مسعود
١٢٩	٥٦ . جاء رجل إلى النبي ﷺ

٥٧. جالسنا أصحاب رسول الله ﷺ ٨٢، ٨٣، ٨٤
٥٨. خذ الحب بالحب ٢٩
٥٩. خرج عام الفتح إلى مكة ١١٤
٦٠. دخل النبي ﷺ ذات يوم ٩٠، ٨٩
٦١. رخص للشيخ الكبير أن يفطر ١٢٥
٦٢. رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى ٢١
٦٣. ركبت مع أبي بصرة الغفاري ١٢٠
٦٤. سأل رسول الله ﷺ: أيقبل الصائم ٩٧
٦٥. سئل رسول الله ﷺ ١٦٩
٦٦. السنة على المعتكف أن لا يعود ١٦٣
٦٧. صوموا لرؤيته وأفطروا ٧٤، ٧٣
٦٨. صيام رمضان بعشر أشهر ١٤٧
٦٩. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: هششت ٩٧
٧٠. عن النبي ﷺ قال: في ليلة ١٦٨
٧١. غزونا مع النبي ﷺ غزوة ٣٢
٧٢. فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ٤٠
٧٣. في خمس وعشرين من الإبل ٥
٧٤. في كل أربعين شاة شاة ٧
٧٥. في كل سائمة إبل أربعين بنت لبون ١٣، ٨، ٧
٧٦. فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً ١٢٤
٧٧. قال أبو الدرداء: لقد رأيتنا مع رسول الله ١٢٣، ١٢١
٧٨. كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى ١١٧، ١١٥
٧٩. كان رسول الله ﷺ لا يجيز شهادة الإفطار ٨٥
٨٠. كان رسول الله ﷺ يتحفظ ٧٤
٨١. كان رسول الله ﷺ يصوم حتى ٧٠
٨٢. كان رسول الله ﷺ يصوم من غرة كل ١٥٠، ١٥١
٨٣. كنا نساغر مع النبي ﷺ فلم يعجب ١٢٣، ١٢٢، ١١٥
٨٤. كان النبي ﷺ إذا أراد ١٦٠
٨٥. كان النبي ﷺ يمر بالمرريض ١٦٤
٨٦. كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ٩٦

- ٢٧ . ٨٧ . لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف
- ٥٥ . ٨٨ . لا تحل الصدقة إلا لخمسة
- ٥٧ . ٨٩ . لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة
- ١٤٩ . ٩٠ . لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام
- ١٧٢ . ٩١ . لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة
- ٦٩ . ٩٢ . لا تقدموا رمضان بصوم
- ٧٤ . ٩٣ . لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال
- ٩٣ . ٩٤ . لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل
- ١٥٥ . ٩٥ . لا صام من صام
- ١٥٥ . ٩٦ . لا صام ولا
- ٨٨ . ٩٧ . لا صيام لمن لم يفرضه
- ٧٣ . ٩٨ . لأن أصوم يوماً من شعبان
- ١٤٣ . ٩٩ . لا يصل أحد عن أحد
- ١٥٠ . ١٠٠ . لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا
- ١٧٤ . ١٠١ . لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله
- ١٧٣ . ١٠٢ . لقيت أبا بصرة صاحب رسول الله
- ١٢٧ . ١٠٣ . لما نزلت هذه الآية
- ٤٥ . ١٠٤ . ليس في العبد صدقة إلا
- ١١ . ١٠٥ . ليس فيما دون ثلاثين
- ٢٥ . ١٠٦ . ليس فيما دون خمسة أوسق
- ١٢٤ . ١٠٧ . ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين
- ٦٣ . ١٠٨ . مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى
- ١٧ . ١٠٩ . من استفاد مالاً فلا زكاة فيه
- ١٠٩ ، ١٠٧ . ١١٠ . من أفطر في رمضان ناسياً
- ١١١ . ١١١ . من ذرعه القيء فلا قضاء عليه
- ٥٦ . ١١٢ . من سأل وله وعنده ما يغنيه
- ٥٦ . ١١٣ . من سأل وله ما يغنيه
- ١٥٧ . ١١٤ . من صام الدهر ضيقت
- ١٥٦ ، ١٤٦ . ١١٥ . من صام رمضان ثم أتبعه
- ٧٢ . ١١٦ . من صام اليوم الذي يشك

- ١٦٩ . ١١٧ . من قام السنة كلها
- ٨٨ . ١١٨ . من لم يبيت الصيام قبل
- ١٤٢ . ١١٩ . من مات وعليه صيام شهر رمضان
- ١٤١ . ١٢٠ . من مات وعليه صيام صام
- ١٠٧ . ١٢١ . من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب
- ١٩ . ١٢٢ . من ولى يتيماً له مال
- ١٠٤ ، ٩٤ . ١٢٣ . نهى رسول الله ﷺ عن الحمامة
- ٩٢ . ١٢٤ . نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال:
- ٩٣ . ١٢٥ . نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، قالوا
- ٩٤ . ١٢٦ . نهى رسول الله ﷺ عن الوصال وليس
- ٤٨ . ١٢٧ . اليد العليا خير من اليد السفلى
- ١٥١ . ١٢٨ . يوم الجمعة يوم عيدكم
- ١٥٤ . ١٢٩ . يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن وعلومه:

١. القرآن الكريم.
٢. الجصاص: أحمد بن علي، أحكام القرآن، مراجعة: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣. الرازي: محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية، بدون ذكر تاريخها.
٤. الصابوني: محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير، دار البيان العربي، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٥. الصابوني: محمد علي، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦. ابن العربي: محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٧. القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، وضبط وعلق عليه: محمد إبراهيم الحفناوي، وخرج أحاديثه: محمد حامد عثمان، دار الحديث القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

ثانياً: السنة وعلومها:

٨. أبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر الطبعة وتاريخها.
٩. أبو داود: سليمان بن الأشعث، المراسيل، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠. أحمد: أحمد بن حنبل، المسند، ضبطه وراجعته: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١. أحمد: أحمد بن حنبل، المشرف على تحقيق هذا المسند: الشيخ شعيب الأرنبوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٢. الألباني: محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣. الألباني: محمد ناصر الدين، تخريج هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة لابن حجر العسقلاني، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٤. الألباني: محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٥. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته على الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٦. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٧. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٨. الألباني: محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٩. الألباني: محمد ناصر الدين، ضعيف سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٠. الألباني: محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢١. البخاري: محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٢. البغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنبوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٤. الترمذي: محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة الباب الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٥. الحاكم: محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.
٢٦. ابن حبان: محمد البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بترتيب علاء الدين علي بن بلبان، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٢٧. ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، اعتنى به: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٨. ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه: محب الدين الخطيب، وراجعته: قسي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٩. ابن خزيمة: محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، حققه وعلق عليه، وخرج أحاديثه، محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣٠. الخطابي: أحمد بن محمد، معالم السنن، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣١. الخطيب: محمد عجاج، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٢. الدارقطني: علي بن عمر، وبذيله التعليق المغني على الدار القطني لأبي الطيب محمد أبادي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٣. الشوكاني: محمد بن علي، تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٤. الصنعاني: محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق: حازم علي بهجت القاضي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٥. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٦. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٧. ابن العربي: محمد بن عبد الله، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٣٨. العظيم أبدي: محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع تعليقات ابن القيم الجوزية، إشراف وتحقيق: محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٩. ابن ماجة: محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، طبعه وصححه ورقمه ورتبه: الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٤٠. المباركفوري: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤١. مسلم: مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٢. النسائي: أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: دكتور عبد الغفار وسليمان البذراي وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٣. النسائي: أحمد بن شعيب، سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي، اعتنى به ورقمه ووضع فهارسه: عبد الفتاح أبو غرة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٤. النووي: محيي الدين، شرح صحيح مسلم، خرج أحاديثه: صلاح عويضة، راجعه لغويًا: محمد شحادة، دار المنار، القاهرة، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٥ . الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر، مؤسسة المعارف - بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ثالثاً: الفقه:

أ- الفقه الحنفي:

٤٦ . الزيلعي: فخر الدين بن عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، مطابع الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة الثانية، أعيد طبعه بالأوقست.

٤٧ . السرخسي: شمس الدين السرخسي: المبسوط: دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٨ . ابن عابدين: محمد أمين، حاشيته رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٩ . الكاساني: علاء الدين أبي بكر بن مسعود، مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٠ . المرغيناني: برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥١ . ابن مودود: عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٢ . ابن نجيم: زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٣ . ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهداية، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ب- الفقه المالكي:

٥٤ . الباجي: سليمان بن خلف، المنتقى شرح مؤطأ الإمام مالك بن أنس، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخها.

٥٥. الحطاب: محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب، مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٥٦. الخرشي: محمد، شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الصفحة، وتاريخها.
٥٧. الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٥٨. الدسوقي: شمس الدين محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٥٩. ابن رشد: محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٦٠. الصاوي: أحمد بن محمد، حاشية الشرح على الصغير على أقرب المسالك للعلامة الدردير، وهو مطبوع مع الشرح الصغير، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٦١. العدوي: علي، حاشية على شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٦٢. عليش: محمد، شرح منح الجليل على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٣. الغزياني: الصادق عبد الرحمن، مدونة الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦٤. ابن فرحون: برهان الدين أبو عبد الله محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومنهاج الحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.
٦٥. القرافي: أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٦. الكشناوي: أبو بكر بن حسن، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٧. مالك: مالك بن أنس، المدونة الكبرى، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦٨. النفراوي: أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، إشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ج - الفقه الشافعي:

٦٩. أبو عبيد: القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق وتعليق: محمد خليل هراشي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٧٠. الأنصاري: أبو يحيى زكريا، شرح روض الطالب من أسنى المطالب، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٧١. البيجرمي: سليمان، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
٧٢. الجمل: سليمان، حاشية الجمل على شرح المنهج، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٧٣. الحسيني: تقي الدين أبي بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، الطبعة الرابعة، بدون ذكر تاريخها.
٧٤. الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٥. الشاشي: محمد بن أحمد، حلية العلماء في معرفة مذهب الفقهاء، تحقيق: سعيد بن الفتح، مكتبة مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٧٦. الشافعي: محمد بن إدريس، الأم، تحقيق وتخريج: الدكتور فوزي عبد المصلى، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧٧. الشريبي الخطيب، محمد، الإقناع في حل ألفاظ أبي الشجاع، مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧٨. الشريبي الخطيب، محمد، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٧٩. العمراني: يحيى بن أبي الخير سالم، البيان في مذهب الإمام الشافعي شرح كتاب المذهب، اعتنى به قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٠. عميرة، الشيخ عميرة، حاشية على شرح المحلي على منهاج الطالبين للشيخ النووي، وهو مطبوع مع شرح المحلي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٨١. قليوبي: شهاب الدين، حاشية على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للشيخ محيي الدين النووي، وهو مطبوع مع شرح المحلي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٨٢. المحلي: جلال الدين، شرح المحلي منهاج الطالبين للشيخ محيي الدين النووي، وهو مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٨٣. المحلي: جلال الدين محمد بن أحمد، كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، ضبطه وصححه وأخرج آياته: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٨٤. ابن المنذر: محمد بن إبراهيم، الإقناع، تحقيق: صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٨٥. النووي: محيي الدين، روضة الطالبين، وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٦. النووي: محيي الدين، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

د - الفقه الحنبلي:

٨٧. بهاء الدين المقدسي: عبد الرحيم بن إبراهيم، العدة شرح العمدة، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٨. البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس، شرح منتهى الإرادات، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الصفحة وتاريخها.

٨٩. البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، راجعه وعلق عليه: الشيخ هلال مصلحي هلال، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٩٠. ابن تيمية: أحمد بن تيمية، الفتاوى الكبرى، قدم له وعرف به: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٩١. ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، الكافي، خرج أحاديثه: الشيخ سليم يوسف، وحققه: سعيد محمد اللحام، وقدم له وراجعه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
٩٢. ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني على مختصر الخرشي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٩٣. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: حمدي بن محمد نور الدين آل نوفل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٩٤. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٩٥. المرادوي: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، صححه وحققه محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٩٦. ابن مفلح: شمس الدين أبي عبد الله محمد، الفروع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥- الفقه الظاهري:

٩٧. ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد، المحلي، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

و- كتب فقهية معاصرة:

٩٨. الحمادي: عبد الله بن محمد، تبصير الأناهم بأهم مسائل الصيام، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٩٩. الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٠٠. السيد سابق: محمد، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٤م.
١٠١. السيد سالم: كمال، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
١٠٢. العفائي: سيد بن حسين، نداء الريان في فقه الصوام، وفضل رمضان، مكتبة معاذ بن جبل، بني سويف، الطبعة الخامسة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٣. عويضة: محمود بن عبد اللطيف بن محمود، الجامع لأحكام الصيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٠٤. القرضاوي: يوسف، تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٠٥. القرضاوي: يوسف، فتاوى معاصرة، الجزء الثاني، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٠٦. القرضاوي: يوسف، فقه الزكاة، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الحادية والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٧. قنن: خليل، مصادرة الأموال في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠٨. الكتاني: محمد المنتصر، معجم فقه السلف عنتره وصحابة وتابعين، مطابع الصفا بمكة، بدون ذكر رقم الطبعة، ١٤٠٩هـ.
١٠٩. مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
١١٠. واصل، نصر فريد محمد، الفتاوى الإسلامية، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

١١١. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار الصفاة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

رابعاً: الأصول والقواعد:

١١٢. الآرموي: محمود بن أبي بكر، التحصيل عن المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد علي أبو رفيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٣. البخاري: عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١١٤. البيضاوي: منهاج الوصول في علم الأصول، المطبوع مع نهاية السؤل، عالم الكتب بدون رقم الطبعة وتاريخها.

١١٥. خليل: عبد الباسط محمد، تيسير الورقات شرح مبسط لورقات إمام الحرمين، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١١٦. زيدان: عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١٧. الشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات، شرحه وخرج أحاديثه عبد الله دراز، وضع تراجمه محمد عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١١٨. ابن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، راجعه وعلق عليه، عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٩. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق وتعليق: عصام الدين الضابط، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢٠. كامل عمر عبد الله، الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢١. النسفي: عبد الله بن أحمد، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٢. النملة: عبد الكرم بن علي، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٤م.

خامساً: مراجع اللغة:

١٢٣. الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٤. حماد: نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٢٥. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، صححه مصطفى السقا، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

١٢٦. قلعة جي: محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ووضع مصطلحات الإنجليزية: د. حامد صادق قنبي، ومصطلحات الفرنسية: قطب مصطفى شانو، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩١م.

١٢٧. ابن منظور: جمال الدين أبي الفضل بن كرم، لسان العرب، حققه وعلق عليه: عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	٣٥
أ	إهداء	١
ب	شكر وتقدير	٢
د	المقدمة	٣
و	خطة البحث	٤
	الفصل الأول: الزكاة	٥
	المبحث الأول: زكاة النعم	٦
٣	المسألة الأولى: مقدار الزكاة في الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين	٧
٦	المسألة الثانية: شرط السوم في وجوب زكاة الأنعام.	٨
٩	المسألة الثالثة: نصاب زكاة البقر.	٩
	المبحث الثاني: بعض أحكام الزكاة.	١٠
١٣	المسألة الأولى: عقوبة مانع الزكاة	١١
١٦	المسألة الثانية: حولان الحول على المال	١٢
١٩	المسألة الثالثة: زكاة مال الصبي	١٣
	المبحث الثالث: زكاة الثمار والزروع والحلابة	١٤
٢٤	المسألة الأولى: نصاب زكاة الزروع والثمار	١٥
٢٧	المسألة الثانية: الزكاة في غير الشعير والحنطة والزبيب والتمر	١٦
٣٠	المسألة الثالثة: خرص ثمار الكرم والنخل للزكاة	١٧
٣٣	المسألة الرابعة: خرص الثمار غير النخل والكرم	١٨
٣٥	المسألة الخامسة: زكاة الحلابة	١٩
	الفصل الثاني: صدقة الفطر والتطوع وقسمة الصدقات	٢٠
	المبحث الأول: صدقة الفطر	٢١
٤٠	المسألة الأولى: حكم صدقة الفطر	٢٢
٤٣	المسألة الثانية: صدقة الفطر على الصغير	٢٣
٤٥	المسألة الثالثة: صدقة الفطر من المسلم على عبده الكافر	٢٤
	المبحث الثاني: صدقة التطوع	٢٥
٤٨	المسألة الأولى: حكم تصدق الرجل بجميع ماله	٢٦

- ٢٧ . المسألة الثانية: زكاة المرأة على زوجها
٢٨ . المبحث الثالث: قسمة الصدقات
٢٩ . المسألة الأولى: حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة
٣٠ . المسألة الثانية: الزكاة على آل محمد ﷺ
٣١ . المسألة الثالثة: صدقة التطوع على آل محمد ﷺ
٣٢ . المسألة الرابعة: تفسير آل محمد ﷺ
٣٣ . المسألة الخامسة: الزكاة على موالى آل محمد ﷺ
٣٤ . الفصل الثالث: الصيام والاعتكاف
٣٥ . المبحث الأول: الصوم بعد النصف الأول من شعبان والرؤية
٣٦ . المسألة الأولى: الصوم بعد النصف الأول من شعبان
٣٧ . المسألة الثانية: صوم يوم الشك
٣٨ . المسألة الثالثة: اختلاف المطالع
٣٩ . المسألة الرابعة: إفتار الواحد إذا انفرد برؤية هلال شوال وحده
٤٠ . المسألة الخامسة: خبر الواحد في ثبوت هلال رمضان
٤١ . المسألة السادسة: خبر الواحد في ثبوت هلال شوال
٤٢ . المبحث الثاني: النية، والوصال، والقبلة، والحجامة في الصوم
٤٣ . المسألة الأولى: تبييت النية في الصوم
٤٤ . المسألة الثانية: وصال الصوم
٤٥ . المسألة الثالثة: القبلة والمباشرة للصائم
٤٦ . المسألة الرابعة: إذا قبل أو نظر أو باشر فأنزل أو أمذى
٤٧ . المسألة الخامسة: الحجامة في الصوم
٤٨ . المبحث الثالث: العمد، والنسيان، والسفر، والكفارة، والجنب، وصيام الولي
٤٩ . المسألة الأولى: الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً
٥٠ . المسألة الثانية: صيام من استقاء في رمضان
٥١ . المسألة الثالثة: الصوم في السفر
٥٢ . المسألة الرابعة: إنشاء السفر بعد الفجر في رمضان
٥٣ . المسألة الخامسة: هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟
٥٤ . المسألة السادسة: فدية الشيخ الكبير
٥٥ . المسألة السابعة: الكفارة لمن جامع في نهار رمضان عمداً
٥٦ . المسألة الثامنة: ترتيب الكفارة

١٣٥	المسألة التاسعة: القضاء لمن جامع في نهار رمضان عمداً
١٣٧	المسألة العاشرة: صوم من أصبح جنباً
١٤١	المسألة الحادية عشر: صوم الولي
	المبحث الرابع: صوم التطوع، وما نهى عن صومه
١٤٦	المسألة الأولى: صوم ست من شوال
١٤٩	المسألة الثانية: صوم يوم الجمعة
١٥٢	المسألة الثالثة: صوم يوم عرفة للحاج
١٥٥	المسألة الرابعة: صوم الدهر
	المبحث الخامس: الاعتكاف وقيام رمضان
١٥٦	المسألة الأولى: أول وقت الاعتكاف
١٦٣	المسألة الثانية: زيارة المريض، وشهود الجنابة للمعتكف
١٦٦	المسألة الثالثة: خروج المعتكف لشهود الجمعة
١٦٨	المسألة الرابعة: ليلة القدر، أي ليلة هي؟
١٧٢	المسألة الخامسة: شد الرحال لزيارة الصالحين أحياءً وأمواتاً
١٧٦	الخاتمة
١٧٧	التوصيات
	الفهارس العامة
١٧٩	فهرس الآيات
١٨٠	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
١٨٥	فهرس المراجع
١٩٧	فهرس الموضوعات

Conclusion

This research includes the most important conclusions and recommendations.

- 1- Following the exact sayings of scholars: Imam Sanani follows the other scholars' sayings and relate what they say to them, sometimes he doesn't relate them to any body, sometimes he relates unofficial sayings to the same method (Mathhab).
- 2- Ignoring some opinions: Imam Sanani neglects some opinions and he didn't mention them may be because they are not important or because he had no proof for it. After we have a close look in this research we can say that Imam Sanani ignored credited sayings the four methods (Mathaheb) had.
- 3- Freedom from fanaticism to any method: Imam Sanani was free from methodological fanaticism or blind following and he followed the evidence wherever he found it.
- Matters related to jurisprudence problems which Imam Sanani dealt with.
 - 1-The compulsory of regular charity (Zakat) which was easy for people to do especially for the growing money such goats, camels and cows which feed on natural food.
 - 2-The Islamic Sharea put very sharp restrictions on those who did pay Zakat to the need and they are fined for their miserliness.
 - 3-Islamic Sharea imposed Zakat on growing money and my opinion is to impose Zakat on both the mad and the child's money and on Zakat is imposed on women's jewellery because Islam considers the women's instincts for ornament.
 - 4-Islam teaches us not to be hesitant and to be sure in our worship and that is one of the Islamic foundations so we can't fast the day of doubt (Syaum Al Shak).
 - 5-Islam is the religion of balance so we are forbidden from fasting day and night and fasting all the year and fasting on the day of Arafah from pilgrims.
 - 6-Sharea distinguished between doing wrong, the forgetfulness and compelled (Mukrah) for all worships. So the one who eats or drinks or makes sexual intercourse unintentionally, his fasting is true, whereas the one who vomits intentionally, his fasting is not true.



7-Unity among Muslims is compulsory, so Muslims must get red of their problems and hatered. Muslims should unite in their fasting and this strengthens the relations among them. If they do not unite in all Muslim countries at least they must unite partially, e.g in the same country.

Recommendations:

- 1- To take Fiqh into account and to illustrate it in a simple way free from complications and braches.
- 2- To serve old books and classifying and studying their treasures and their great advantages to enrich our Islamic library.
- 3- To take care of prophet's saying in judgments which gather between Hadith, Fiqh to combine between them we must continue studying such books because they play a very important role in creating the scholastic personality.

